**الجمهوريـــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــة الشعبية**
**République Algérienne Démocratique et Populaire**

**وزارة التعليـم العالـي**
**و البحـث العلمـي**
**المركز الجامعي**
**العقيد اكلي محند اولحاج**
**البويرة**

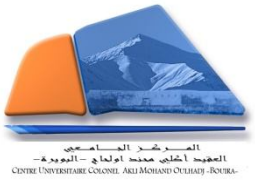

Ministère de l'enseignement supérieur
et de la recherche scientifique
**Centre universitaire**
**Colonel Akli Mohend Oulhadj**
**Bouira**

**معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير**
**قسم: العلوم الاقتصادية**
**التخصص: النقود المالية والبنوك**

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية
تحت عنوان

# *عمل البنوك و أداء الخدمات البنكية في ظل العولمة الإقتصادية*

**من إعداد الطلـــبة**

**- رزقي سعيدة**
**- روشو كهينة**

**تحت إشراف الأستاذ**

**طابوش مولود**

**السنة الجامعية 2012/2011**

# كلمة شكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه، فان لم تستطيعوا له" نشكر الله ونحمده على جزيل نعمه ونصلي ونسلم على صفوة أنبيائه وعلى آله وصحبه.

أستاذنا المشرف "طابوش مولود" لك منا أسمى عبارات الشكر والتقدير على تشجيعك لنا وإشرافك على بحثنا.

إلى من كان عونا لنا و ساعدنا على إنجاز هذا العمل الأستاذ المحترم "موساوي مجيد" لك منا جزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير.

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

إلى كل من سأل عن هذا العمل.

لكم منا أخلص التهاني وفائق التقدير.

وكل آمالنا أن تكون هذه المذكرة في المستوى الذي نرجوه.

كهينة و سعيدة

# إهـــداء

الحمد لله الذي وفقني وأوصلني إلى مبتغاي وأنار دربي

أهدي هذا العمل:

- إلى أعز ما أنعم الله به علي إلى نبع الحب والحنان، إلى من لن أوفيها حقها مهما قلت أو فعلت. إلى من سهرت الليالي على راحتي إلى "أمي" حفظها الله وأطال في عمرها.
- إلى من فاق حنانه غزارة الأمطار، وتحدى صبره مرارة الأقدار، إلى أغلى إنسان على قلبي، إلى فخري واعتزازي في الحياة، إلى من تمنى لي التوفيق في الحياة.
"أبي العزيز أطال الله في عمره".
- إلى من قاسموني حلاوة ومرارة الحياة، إلى الذين صنعوا لحياتي طعما ومعنى إلى أخواتي: كريمة، جميلة، وهيبة، أعديدي، ليديا، حنان، والطفلة المدللة سلسبيل.
- إلى تاج رأسي أخي "عمر".
- إلى جداي محمد وآكلي و إلى جدتاي سعيدة وفاطمة أطال الله في عمرهم، إلى أعمامي وزوجاتهم وأولادهم إلى عماتي وأزواجهن وأولادهن.
- إلى خالي عبد القادر وزوجته وإلى خالاتي: مليكة ، صليحة وزوجهما وأولادهما.
- الى فريدة و زوجها والى الغالية مسعودة .
- إلى من علمني معنى المحبة والإخلاص والصداقة خالي العزيز إلياس
- إلى صديقتي وأختي، ومن قال فيها القائل "رب أخ لم تلده أمك" كهينة وإلى كل عائلتها خصوصا "أنيس".
- إلى من جمعتني به الصداقة والمودة وكان عونا لنا في هذه المذكرة زوج صديقتي كهينة "موساوي مجيد".
- إلى الصديقتين الغاليتين اللتان تقاسمتا معي فرحي وهمومي مثلي في الإخلاص والوفاء "نورة" و "فتيحة".
- إلى من رافقتني في كل الأطوار من الابتدائي حتى الجامعي الصديقة الوفية والمخلصة "وهيبة".
- إلى أعز واغلى الرفيقات: حياة، سعدة، زهرة، سعدية، سميرة.
- إلى الصديق المخلص " فريد" وإلى كل عائلته.

وشكرا

سعيدة

# إهـــداء

الحمد لله الذي أنار دربي وألهمني قوة وصبرا لإتمام هذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على خير الأنام محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة جهدي إلى:

- منبع الحنان في البيت إلى المثل العالي والقوة الصارخة إلى من تحزن لحزني وتسعد لسعادتي إلى من رافقتني دعواتها في كل خطوة من خطوات حياتي إلى من ضحت بنفسها من أجلنا إليك أمي الغالية "فاطمة"
- إلى من زرع في نفسي الإيمان العميق وروح المثابرة إلى من رسم شخصيتي وبنى مبادئي وعلمني الثقة والإقدام إلى الذي رباني وتعب من أجل إيصالي إلى هذه المرتبة إلى أغلى ما في الوجود إلى أبي العزيز "الطاهر"
- إلى جدتي "تسعديت" وجدي "سعيد" الذان ربياني وأعتبرهما بمثابة والدين.
- إلى سندي ورفيق دربي إلى زوجي "مجيد" وإلى كل عائلته وبالأخص والدته.
- إلى تاج رأسي إخوتي "سالم"، "مجيد".
- إلى أخواتي الحبيبات (وهيبة، نادية، مريم).
- إلى برعم الجنة وهج فؤادي "أنيس".
- إلى زوجة اخي التي أحترمها "سامية".
- إلى عمي "سعيد" وخالتي "سعدة" و أولادهما (عادل، مالك، رميساء).
- إلى وأوفى واعز الصديقات "سعيدة" وكل عائلتها.
- إلى كل زميلاتي في المشوار: زهرة، سعدة، نورة، فتيحة، وهيبة، دليلة، سعدية، سميرة، وردية، عائشة.
- إلى روح جدتي رحمة الله عليها.
- إلى كل من يحمل لقب روشو.

## وشكرا

## كهينة

# مقدمـــة

# مقـــــــدمة

## 1- تقديم

تشكل البنوك والمؤسسات المالية القاعدة الأساسية لبناء القطاعات المختلفة لأي إقتصاد في أي دولة، فالقطاع البنكي يلعب دورا كبيرا لا يمكن تجاهله في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو الأداة التي تطبق من خلالها الدولة النظام النقدي والمالي، وتتجلى أهمية البنوك من خلال ما تقدمه من خدمات بنكية متعددة ومتنوعة. هذه الخدمات التي تساعد في تنشيط وتحريك العمليات الاقتصادية و المالية والتجارية بأنواعها المختلفة، أي أنها تساعد في تسريع عجلة الاقتصاد نحو الأمام.

وقد أظهرت الدراسات أن تعثر القطاع البنكي لا يقتصر على الحدود الضيقة للبنك المتعثر، وإنما يمتد ليشمل نواحي إقتصادية تؤثر على الاقتصاد الذي يعمل فيه هذا القطاع وبشكل سلبي أيضا حيث تقوم بتمويل الاقتصاد الوطني بتقديم القروض والسلفيات معتمدة في ذلك على موارد خارجية تتمثل في الودائع بالإضافة إلى مواردها الداخلية التي تتمثل في رأس مالها وإحتياطاتها وأرباحها.

كما يعد القطاع البنكي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثر تأثيرا وإستجابة للتطورات الاقتصادية العالمية والمتمثلة في التطورات التكنولوجية والتحرر من القيود وإزالة الحواجز بكل أشكالها وتحرير المعاملات فالعالم بفعل هذه التطورات أصبح قرية صغيرة وتشكل نظام عالمي جديد إتضحت معالمه وآلياته تدريجيا حتى وصلت إلى ما يطلق عليه "العولمة" التي أصبحت فيما بعد ظاهرة تتأثر بها كل القطاعات الاقتصادية سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الدولي ويتيح لنا البحث في تاريخ العولمة معرفة العمق التاريخي لهذه الظاهرة بأنها حديثة ولكن مضامينها قديمة، إلا أنه تطورت هذه المضامين في الآونة الأخيرة بشكل واسع من قبل الخبراء الاقتصاديين وإزدياد إهتمامهم بهذه الظاهرة، ولكن على الرغم مما نشر حولها والندوات والمؤتمرات العديدة التي تناولت هذه الظاهرة من حيث مفهومها، آثارها والنتائج الايجابية المنتظر تحقيقها من ورائها، إلا أن تلك الصورة لا تزال واضحة ما لم يكتمل التحليل بإبراز النتائج الأخرى لهذه الظاهرة وتبيان الجانب الآخر لها.

وهذا قد أثار مصطلح العولمة الكثير من الجدل حول تحديد المقصود منه وكيف فرض فسع باختراق العالم من خلال إحداث تغييرات مذهلة في كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة.

ومن بين أهم التغيرات التي أحدثتها العولمة هو التغيير الذي طرأ على الجهاز البنكي وإنعكاسها الواضح على تطور وأداء أعمال البنوك، وقد تركزت هذه التغييرات العالمية في مجالات عديدة كالأخذ بنظام البنوك الشاملة، الاندماج البنكي والخوصصة،

وتزايد دور البنوك في تمويل العمليات التجارية الدولية في ظل تطبيق إتفاقيات الجات، وحدوث تغير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البنكية، وهذا بالإضافة إلى ظهور إتجاهات حديثة في مجال الخدمات البنكية، ولكن مع تزايد العولمة أصبحت البنوك معرضة أكثر للعديد من المخاطر البنكية ولهذا كان لزاما على الدول أن تقوم بالاحتياطات اللازمة لتجنب هذه المخاطر أو التقليل من حدتها، وهذا ما أدى إلى ظهور لجنة بازل للرقابة البنكية، وكان على البنوك في معظم دول العالم الالتزام بمقررات هذه اللجنة للمحافظة على الاستقرار العالمي.

وعلى ضوء كل هذه المعطيات، ونظرا لأهمية هذه الظاهرة وخصوصا في الوقت الحاضر وتزايد تأثيرها على أداء البنوك قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

**2- الإشكالية:**

كان للعولمة الاقتصادية أثر كبير على البنوك، وكان لها إنعكاس واضح في تطوير مختلف الأعمال والخدمات التي تقوم بها. فما هي هذه التطورات؟

وللتحكم أكثر في هذا الموضوع قمنا بطرح الأسئلة التالية:

- ماذا نقصد بالبنك؟ وما هي أنواع البنوك؟ وما هي أهم الخدمات التي تقدمها؟
- ماذا نقصد بالعولمة؟ و ماهي أهم إبعادها ؟

ما هي أهم إنعكاسات العولمة على القطاع البنكي؟

**3-الفرضيات:**

الفرضية: 1- تقوم البنوك بعدة وظائف تختلف حسب نوعية نشاطها، كما تختلف من بنك لآخر، فهناك بنك مركزي، بنوك تجارية، إسلامية وبنوك متخصصة.

الفرضية: 2- العولمة هي تحول العالم إلى سوق واحدة مما يؤدي إلى إزالة الحدود والتدخل في سيادة الدولة، بالإضافة إلى أنها نتاج لعدة عوامل، كما تسعى لتحقيق عدة أهداف ولها أبعاد مختلفة.

الفرضية: 3- مع ظهور العولمة أخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات بنكية متنوعة، والتوسع في إستخدام التكنولوجيا في تقديم هذه الخدمات.

**4-أسباب إختيار الموضوع.**

- الرغبة في التعرف أكثر على ظاهرة العولمة، خصوصا بعد الضجة التي أثارتها هذه الظاهرة.
- نظرا للتغيرات الحاصلة في عمل البنوك وتقديمها للخدمات المصرفية وتأثرها الشديد بالعولمة.
- علاقة هذا الموضوع بتخصصنا ومجال دراستنا.

**5-صعوبات البحث:**

رغم اجتهادنا في كتابة هذه المذكرة، إلا أنها لا تخلو من بعض العراقيل والصعوبات خصوصا قلة المراجع ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تناولت موضوع العولمة بكل جوانبه، وأهم التغيرات التي تحدثها خصوصا على مستوى الجهاز البنكي الذي يعد ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني.

**6-أهداف الموضوع:**

- إظهار الوظائف الأساسية التي تقوم بها البنوك لتحظى بالاهتمام.
- إبراز أهم التغيرات التي أحدثتها العولمة على تطور البنوك.
- إبراز مدى تأثر البنوك بالعولمة الاقتصادية.

**7-أهمية البحث:**

- تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال إظهار أهمية التغيرات الحاصلة في البنوك جراء العولمة الاقتصادية.

- إبراز ظاهرة العولمة، فهي موضوع جديد أثار الكثير من الجدل حوله، وأحدث الكثير من التغيرات العميقة في كل المجالات.
- التعريف بظاهرة العولمة وإبراز آثارها الايجابية وكيفية التعميق من هذه الآثار والتقليل من آثارها السلبية.
- محاولة إضافة شيء جديد إلى الدراسات السابقة لهذا الموضوع.

**8-المنهج المتبع:**

إنتهجنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي يناسب نوع الدراسة فهو ساعدنا في عرض جميع المعلومات، والمنهج التحليلي الذي يسمح لنا بتفسير وتحليل هذه المعلومات.

هذا وإعتمدنا في دراستنا على مقدمة عامة للموضوع، وقسمنا الموضوع إلى ثلاثة فصول، كل فصل يحوي على مجموعة من المباحث والمطالب حيث تناولنا في الفصل الأول، مفاهيم عامة حول البنوك وقسمنا هذا الفصل إلى المبحث الأول تحدثنا فيه عن ماهية البنوك من خلال نشأتها، مفهومها وأهميتها، أما في المبحث الثاني فتناولنا أنواع البنوك ومختلف وظائفها من بنك مركزي،تجاري، بنوك متخصصة وإسلامية.

أما في الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى عموميات حول العولمة ففي المبحث الأول تطرقنا إلى ماهية العولمة، من خلال نشأتها، تعريفها، وإظهار أهم خصائص وأسباب ظهورها وأهم قنوات تبليغ هذه الظاهرة، أما في المبحث الثاني قمنا بإظهار أهداف، آثار وأبعاد العولمة.
وتطرقنا في الفصل الثالث إلى تطور أعمال البنوك في ظل العولمة الاقتصادية في مبحثين الأول عالجنا فيه أهم الاتجاهات الحديثة في المجال المصرفي.

أما في المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى تأثير العولمة على الجهاز البنكي من خلال ظهور البنوك الشاملة، الاندماج، الخوصصة وكذا لجنة بازل.

# الفصل الاول

## مفاهيم عامة حول البنوك

**تمهيد:**

لقد أصبحت البنوك ضرورة من ضرورات العصر الحـديث, لا تستطيع أن تستغني عن خدماتها أمة من الأمم، أو قطاع من الـقـطاعـات الإقتصادية و الإجتماعية و غيرها, و بغيي العمليات البنكية لا يمكن أن تستثمر المؤسـسات التـجارية و الصـناعية و الزراعيـة في نـشاطها الإنتاجي و التـجاري, من المعروف أن نشـأة البنوك إرتبطت بما تشهده الإقتصادات من تحول عبر مراحـل يطورها إقتصاديا و إجتماعيا, و هذا التـكامل والتلاحم العضوي يجسده ليس فقط نشـأة البنوك و إنما إكتسابها لـوظائفها المـختلفة و تباينت أدورها من مرحلة لأخرى . من هنا فإن تباين البنوك في الظروف و التحولات الإقتصـادية التي تمر بـها الدول, حيث تقوم بتمويل الإقتصاد بتقديم القروض و السلفيات و التسهيلات الائتمانية المختلفة, معتمدة على الخارجية من الودائع و على موارد أخرى داخلية و ذاتية تتمثل في رأس مالها وإحتياطاتها وأرباحها.

ولهذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ماهية البنوك من نشأة, تعريف بالإضافة إلى ذكر أنواع البنوك و أهم وظائفها إنطلاقا من البنك المركزي, البنوك التجارية ثم البنوك الإسلامية و المتخصصة.

**المبحث الأول: ماهية البنوك**

أصبح للبنوك أهمية كبرى في النظام الاقتصادي بسبب مساسها بالحياة الاقتصادية من جميع نواحيها فهي تمثل الجهاز المصرفي الذي يعبر عن مجموعة المؤسسات التي تتعامل في الائتمان بحيث تكون وظيفتها الرئيسية توفير الائتمان على الصعيدين الفردي و القومي.

**المطلب الأول: نشأة البنوك[1]:**

ترجع نشأة البنوك إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حين قام بعض التجار و الصياغ في أوروبا و بالذات في مدن البندقية و جنوا و برشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع و ذلك مقابل إصدار شهادات إيداع رسمية و قامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع أخر آخر سداد للمعاملات التجارية تدريجيا و كان قيد التحويل في سجلات المؤسسة يتم في حضور كل من الدائن و المدين. ومن القرن 14م سمح الصياغ و التجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وهذا يعني سحب مبالغ يتجاوز الدائمة. و قد نتج عن ذلك إفلاس بعض المؤسسات و التجار و قد دفع هذا الأمر عدد من المفكرين في الربع الأخير من القرن 16م إلى المطالبة بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع و السهر على سلامتها.

و في عام 1587 تم إنشاء أول بنك في البندقية باسم **DIRIALTA BANCO DELLA PIAZZA**. وفي عام 1609 أنشئ بنك أمستردام **BANC AMESTERDAM**. وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع لحساب آخر و التعامل في العملات و إجراء المناقصة بين الكمبيالات التجارية. و رغم أن قانون إنشاء البنك حظر قيامه بمنح القروض, إلا انه بعد مضي فترة من تأسيسه منح بعض التسهيلات إلى بلدية أمستردام إلى شركة الهند الشرقية الهولندية.

وباستقرار الثقة في المؤسسات المصدرة لشهادات الإيداع, اعتاد الأفراد قبولها وفاءا للمعاملات. وتحولت للشهادات تدريجيا من شهادات اسمية الى شهادات تستحق الدفع لحاملها فازداد تداولها. وقد انبثق عن هذه الشهادات كل الشبكات و البنكنوت بشكله الحديث.

---

1 إسماعيل محمد هاشم, النقود و البنوك, المكتب العربي الحديث, مصر, 2005, ص43– ص 44

و منذ بداية القرن 18م أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا, وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد و عائلات. و كانت القوانين تقضي بذالك حماية المودعين, حق يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها.

**المطلب الثاني: مفهوم البنوك:**

- كلمة بنك أصلها الكلمة الايطالية **BANCO** و تعني مصطبة، و كان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بها المنضدة التي يتم فوقها عد و تبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تجري فيه المتاجرة بالنقود[1].
- كما يعرف البنك بأنه المنشأة التقبل الودائع من الأفراد و الهيآت تحت الطلب أو الأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض و السلفيات[2].
- ويمكن تعريفه أيضا على أنه مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها, حيث تتجمع الأموال على شكل مدخرات في صناديق التوفير البريدية [3].
- أما من المتطور الحديث فيعرف البنك على أنه:"مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عن الطلب أو لأجل محددة و تزال عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمته بما يحقق الأهداف خطة التنمية و سياسة الدولة و دعم الاقتصاد القومي, ونباش تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، و ما يتطلب من عمليات مصرفية و تجارية و مالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[4].
- و من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن البنك هو:" مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء: المجموعة لديها فائض من الأموال و تحتاج إلى الحفاظ عليه و تنمية. و المجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض

---

[1] شاكر القزويني ,محاضر في اقتصاد البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 24

[2] إسماعيل محمد هاشم, مرجع سبق ذكره, ص 43.

[3] أنس اليكدي, النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق، دار المستقبل, ط1، عمان, 2009, ص 110

[4] محمد عبد الفتاح الصيرفي, إدارة البنوك, دار المناهج , ط1, عمان, 2006, ص 14

أهمها الاستثمار. وبعد بذلك من القطاعات الحيوية في الاقتصادية من خلال مساهمته في تنمية النشاط الاقتصادي بمختلف أشكاله و القيام بمعاملات لاغنى لأي اقتصاد عنها.

**المطلب الثالث: أهمية البنوك:**

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على الوفورات المحققة من الحجم الكبير و ذلك فيما يلي:

- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد
- نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.
- يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.
- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر, مختلفة, و عائد مختلف و شروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات و تستجيب بها.
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر و تصدر الأموال المالية التي بحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

كما تلعب البنوك أهمية إضافة تتمثل في :

- تلعب البنوك دورا مهما في التنمية الاقتصادية من خلال تقديمها للقروض بعد أن يقتنع البنك من الهدف و الغاية من القرض الذي يطلبه العميل ،بحيث يؤدي الى تحقيق المصلحة الاقتصادية للعميل و المجتمع بحد سوى.
- من خلال قيام البنك في المشاركة في تأسيس الشركات على إختلاف أنواعها ضمن القانون.
- تقديم الإستثمارات المالية للعمل كعمل دراسات جدوى إقتصادية.
- تشجيع التجارة المحلية والخارجية من خلال تقديم قروض على شكل إعتمادات مستندية.

- تساهم البنوك في تنمية الأسواق والمؤسسات المالية، كما تلعب البنوك دورا مهما في التخفيف من البطالة من خلال التوظيف المباشر[1]

[1]- سامر جلدة بطرس، النقود والبنوك، دار البداية، الاردن، 2008، ص 75.

**المبحث الثاني: أنواع البنوك ووظائفها:**

بعد أن تحدثنا في المبحث السابق عن ماهية البنوك، وهذا من خلال تعريفها، نشأتها وكذا معرفة أهميتها، سوف نحاول في هذا المبحث التطرق إلى أنواع البنوك، الوظائف التي تقوم بها وكذا مواردها واستخداماتها.

**المطلب الأول: البنك المركزي.**

يقف البنك المركزي على قمة الجهاز البنكي، وهو الهيئة التي تشرف على السياسة الائتمانية، ولهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الحديث عن تعريف البنك المركزي، تحديد نشأته وكذا معرفة الوظائف التي يقوم بها.

1- **تعريف البنك المركزي:** هناك عدة تعاريف للبنك المركزي نذكر منها:

- البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد، وهو الذي يقف على قمة النظام البنكي، وبعكس الحال بالنسبة للبنك التجاري فمن المسلم به أن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في البلاد الرأسمالية ليس هو تحقيق أقصى ربح ممكن بل هو خدمة الصالح الإقتصادي العام[1].
- وهو أيضا ذلك البنك الذي يقف على قمة النظام البنكي سواء من ناحية الإصدار النقدي أو من ناحية العمليات المصرفية وتحقيق الرقابة عليها[2].
- يعد البنك المركزي في واقع النظم المصرفية المعاصرة أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد والإئتمان، ولذلك فان علاقته بالدولة تتصف بأنها علاقة وثيقة للغاية، لأنه يمثل الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة الإقتصادية، وبوجه خاص في السياسة النقدية والإئتمانية، وهو كذلك وثيق الصلة بالبنوك التجارية حيث يقوم بالإشراف والرقابة على النشاط الإئتماني الذي تقوم به.

ومن خلال التعاريف السابقة تتضح بعض الخصائص العامة للبنك المركزي والتي تتلخص فيما يلي[3]:

- هو بنك أو مؤسسة نقدية قادرة على إصدار وتدمير النقود القانونية وهو كذلك المهيمن على شؤون النقد والإئتمان في الإقتصاد القومي.

---

[1]- صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، لبنان ،1984، ص 142.

[2]- اسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[3]- اسامة كامل، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية، البحرين 2006، ص ص 126- 127.

- يحتل مركز الصدارة في الجهاز البنكي، فالبنك المركزي بما له من قدرة على إصدار نقود الودائع، من ناحية أخرى يمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية.

- يتميز بمبدأ الوحدة فالبنك المركزي هو مؤسسة وحيدة ولا يمكن تصور تعدد الوحدات المصدرة للنقود مع إستقلال بعضها عن البعض الآخر. وفي كل إقتصاد قومي لا توجد ألا وحدة مركزية معينة تصدر النقود وتشرف على الإئتمان.

- هو غالبا مؤسسة عامة سواء بقوة القانون أو بقوة الواقع. وهي ضرورة تمليها أهمية وخطورة الوظائف التي يقوم بها. سواء كان ذلك من حيث إصداره النقود القانونية أم من حيث تأثيره في إصدار الودائع، وما يترتب على ذلك من نتائج متعلقة بالسياسة النقدية خاصة والسياسة الاقتصادية عامة.

- هو لا يمارس عمليات البنوك العادية، ذلك أن مثل هذه العمليات قد تتعارض مع وضعه بالنسبة إلى البنوك التجارية وما يترتب على هذا الوضع من علاقات خاصة تربطها وكذلك ممارسة مهمة رقابة الائتمان.

**2- نشأة البنك المركزي:**

يعتبر البنك المركزي من أبرز المؤسسات المالية، ويأتي على رأس النظام البنكي وهو بمثابة الركيزة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كل أقطار العالم، ورغم أن البعض من البنوك المركزية قد وجدت منذ أكثر من قرنين من الزمن إلا أن الصيرفة المركزية تعد تطورا حديثا تعود في الأساس إلى القرن السابع عشر. حيث تم تأسيس بنك ريكس السويدي عام 1868 وبنك إنجلترا عام 1894. ويمثل تاريخ إنجلترا تطور قواعد وأساليب الصيرفة المركزية. ثم أنشئ بنك فرنسا عام 1800 وكان مرتبطا ارتباطا وثيقا بالحكومة. وبعدها تأسست البنوك المركزية التالية: بنك هولندا، بنك النرويج، بنك الدانمرك الوطني، البنك الوطني البلجيكي في السنوات 1814، 1817، 1850، 1856 على التوالي، ثم أنشئ البنك الحكومي الروسي عام 1860، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تأخر إنشاء بنوك الاحتياطي الفدرالي إلى غاية 1913، ثم توالى تأسيس البنوك المركزية في القرن العشرين في أغلب دول العالم.

ويعتبر أهم حدث ساعد على إنشاء البنوك المركزية هو الذي قدمه المؤتمر العالمي الذي انعقد في بروكسل عام 1920. وقد جاء في التقرير الختامي للمؤتمر القول: "على كل الدول التي لم تنشأ فيها بنك مركزي لحد الآن عليها أن تبدأ العمل بإنشاء بنك مركزي فيها بأسرع وقت ممكن، ليس فقط من أجل تحقيق الإستقرار في نظامها النقدي والبنكي بل أيضا لتحقيق التعاون الدولي".
وفي الوقت الحالي تتواجد البنوك المركزية في كل دول العالم ذات السيادة والإستقلال السياسي[1].

**3- وظائف البنك المركزي:**

يمكن توضيح أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في معظم الدول في الوقت الحاضر كالتالي:

**3-1- إصدار النقود:** تعتبر هذه الوظيفة هي الأقدم تاريخيا وهي السبب الرئيسي في نشوء البنوك المركزية، ويصدر البنك المركزي النقد، تبعا للحاجات الإقتصادية للدولة. وبما يخدم هدف المحافظة على إستقرار قيمة العملة المصدرة والمحافظة على مستويات الأسعار، وتختلف الفئات المصدرة حسب حجم المعاملات الإقتصادية وتطور المجتمعات، ويراعى في النقد المصدر درجة النقدية أي الصفات التي تحملها العملة والتي لا يمكن نقلها أو تزويرها. وإذا ما شعرت البنوك المركزية بأن العملة سهلة التزييف فإنه يتم إلغاؤها وإستبدالها بعملة أخرى أو بإصدار فئات جديدة[2].

**3-2 بنك الحكومة:** يعتبر البنك المركزي بنك الحكومة ومستشارها المالي في المجال المالي والنقدي، فهو الذي ينفذ السياسة النقدية لها، وقيام البنك المركزي بهذه المهمة لا يعني فقدانه الإستقلالية في تسيير نشاطه البنكي، بل يظل حرا في إرادته بالرغم من قيامه بمهمة مستشار للحكومة، فالبنك المركزي دائما يسدي النصح للحكومة في السياسة النقدية بصفة خاصة في السياسة النقدية وفي السياسة الإقتصادية بصفة عامة.

ولتحقيق ذلك يقوم البنك المركزي بما يلي:

- تحتفظ الحكومة بحساباتها لدى البنك المركزي ويقوم هذا الأخير بتسجيل إيراداتها وتنظيم مدفوعاتها خاصة الخارجية منها.

---

[1]- ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005، ص ص 241- 243.

[2]- اكرم حداد مشهول هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، ط 1 الاردن، ص 41.

- يقوم البنك المركزي بإصدار القروض العامة نيابة عن الحكومة، ويقوم بإجراء عمليات الإكتتاب وإصدار السندات ودفع فوائدها وتلقي أقساط إستهلاك القروض بتكليف من الحكومة.
- تقديم القروض للحكومة والخزينة في حالة الحاجة إلى ذلك عند عدم التوافق بين الإيرادات والنفقات أي عند عدم توازن الميزانية.
- تقديم الخبرة والمشورة في الشؤون النقدية والمالية للدولة خاصة فيما يتعلق بالإتفاقيات النقدية والمالية الدولية، وكذا مساهمتها في صياغة السياسة النقدية للدولة بحكم التجربة التي يتوفر عليها إحتواؤه على الخبراء المختصين.
- إدارة إحتياطي الدولة من العملات الأجنبية والمعادن النفيسة، حيث أصبح البنك المركزي بنكا للرقابة على التحويل الخارجي في كثير من البلدان، إذ يحصل على النقد الأجنبي عندما يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض، كما يواجه العجز في هذا الحساب[1].

**3-3 بنك البنوك:** يقع البنك المركزي على قمة الجهاز البنكي، ويرتبط بعلاقة قوية مع البنوك، وخاصة البنوك التجارية، وأهم جوانب علاقة البنك المركزي بالبنوك الأخرى مايلي:

- تستخدم البنوك التجارية الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي كإحتياطات نقدية مقابل الودائع التي تولدها، وتحقق من وراء ذلك أهم مصدر للدخل لها.
- تودع البنوك التجارية جزءا من أرصدتها النقدية في البنك المركزي، سواء كان الإحتياطي القانوني أو ودائع إختيارية مقابل خدمات هامة يقدمها البنك المركزي للنظام البنكي.
- يستخدم البنك المركزي حسابات الودائع للبنوك الأخرى لديه كأداة لتصفية حساباتها فيما بين بعضها البعض.
- البنك المركزي هو المقرض الأخير للبنوك التجارية، وهذه من الوظائف الهامة التي يقوم بها البنك المركزي وتنبثق من هذه الوظيفة: أنه يدعم مركزه في الرقابة على الإئتمان وتنظيمه، وكذلك مساعدته للبنوك في حل أزمة السيولة لمنع عدم الإستقرار النقدي الذي يمكن أن يصيب الاقتصاد.

---

[1]- محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع ط 1 قسنطينة، الجزائر، 2003، ص ص 91- 92.

- البنك المركزي هو الذي يمنح البنوك التجارية الرخصة لممارسة العمل البنكي، ويضع الحدود العليا والدنيا لأسعار الفائدة التي تتعامل بها تلك البنوك.
- للبنك المركزي الحق في مراقبة أعمال وسجلات البنوك التجارية، ومتابعة مدى إلتزامها بالتعليمات الصادرة منه بخصوص الشؤون النقدية[1].

**4-3 الرقابة على الائتمان:** وهي من أهم وظائف البنك المركزي في العصر الحديث نظرا للأهمية التي تحتلها السياسة النقدية في التأثير على مجرى الحياة الاقتصادية.

ولعل السبب الرئيسي لقيام البنك المركزي بهذه الوظيفة تتحصل في أن البنوك التجارية قادرة على خلق الائتمان، وهي بهذا تؤثر على عرض النقود وبالتالي على سير النشاط الاقتصادي، ولا يمكن أن تترك البنوك التجارية بمفردها أن تتبع السياسة الائتمانية التي تشاء، ذلك أن التوسع للائتمان الذي تقوم به البنوك التجارية قد لا يكون متلائما مع الظروف الاقتصادية السائدة.

ومن هنا يتدخل البنك المركزي للحد من التوسع في الائتمان والعكس صحيح[2].

**المطلب الثاني: البنوك التجارية.**

تأتي البنوك التجارية في المرتبة الثانية بعد البنك المركزي وهي منشآت تهدف أساسا إلى تحقيق الربح وكذلك المساهمة في تنمية الاقتصاد القومي. وسوف نحاول في هذا المطلب إعطاء تعريف للبنوك التجارية وتحديد أهم الوظائف التي تقوم بها.

1- **مفهوم البنك التجاري:** هناك عدة تعاريف للبنك التجاري نذكر منها:

- وفقا للمفهوم التقليدي فإن البنوك التجارية هي مؤسسات إئتمانية غير متخصصة، تتولى قبول الودائع من الأفراد وتلتزم بدفعها عند الطلب أو بعد أجل قصير متفق عليه، كما أنها تمنح القروض قصيرة الأجل التي لا تزيد مدتها عن سنة قابلة للتجديد[3].
- يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض والإقتراض). إذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء ويفتح لهم ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند

---

[1]- عبد الله الطاهر، موفق على خليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، ط 2، 2000، ص ص 308-309.

[2]- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي، ط 1، عمان، 1999، ص 232.

[3]- سوزي عدلي ناشة، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات حلب الحقوقية، ط 1، 2005، ص 210.

الطلب أو الأجل، كما يقدم القروض لهم، وتعتبر عملية خلق الودائع أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر[1].

- يعرف البنك التجاري أيضا: على أنه منشاة مالية يقوم بأعمال الوساطة المالية بين المودعين لفوائض أموالهم وبين الراغبين في الحصول على قدر من هذه الأموال لتوجيهها إلى الإستخدامات المختلفة للحصول على عائد، أي أن البنك التجاري يتركز نشاطه في قبول الودائع ومنح القروض، كما يقوم البنك بتقديم خدمات بنكية متعددة لعملائة تتعلق بتداول النقود ووسائل الدفع المختلفة بما يوفر عنصر الأمان والثقة في التعامل[2].

**2- وظائف البنوك التجارية:**

تقوم البنوك التجارية بوظائف متعددة تسمى بالخدمات المصرفية، وتتمثل الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية في خلق نقود الودائع، وكذلك من وظائف البنك التجاري الهامة قبول الودائع ومنح الإئتمان وخصم الأوراق التجارية وبعض الأعمال المصرفية الأخرى.

وعموما يمكن تصنيف وظائف البنوك التجارية إلى: وظائف تقليدية وأخرى حديثة:

**2 – 1- الوظائف التقليدية:**

**2-1-1- قبول الودائع:** وهي تعتبر من الوظائف المهمة للبنوك التجارية، حيث يقوم البنك التجاري بقبول الودائع من العملاء لديه، سواء كان ذلك بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية.

والوديعة تمثل إلتزاما على البنك بصفته المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة، وهذا الإلتزام يعطي صاحب الوديعة الحق في أن يطلب مبلغ في حدود مبلغ الوديعة وفي أي وقت.

**2-1-2- منح القروض:** حيث تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض قصيرة الأجل لرجال الأعمال والمشترين وغيرهم حتى يتمكنوا من إتمام أعمالهم.

وفي مقابل ذلك يدفعون فوائد البنك مقابل هذه القروض عند حلول ميعاد معين متفق عليه تدفع فيه قيمة القرض والفوائد، أو يتم تجديد القرض لفترة أخرى وإذا ما رغب المقترضون في ذلك، ويساهم في هذا النشاط البنوك التجارية في تدعيم النشاط الاقتصادي للدولة، حيث يكون لذلك

---

[1]- ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص 273.

[2]- ايهاب الدسوقي، النقود والبنوك والبورصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص 70.

الدور أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية للمجتمع. والأصل أن تتولى البنوك التجارية تقديم القروض قصيرة الأجل (وهي التي تقل مدتها عن سنة). إلا أنه لوحظ في الآونة الأخيرة أن البنوك التجارية التوسع في تقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل، ولقد ساعدها في ذلك التطور الذي حدث في الأسواق المالية، والقروض التي تقدمها هذه البنوك قد تكون مضمونة لضمان عيني (كعقار ما أو أسهم في بعض الشركات وما شابه ذلك)، أو بضمان شخصي (كأن يكفل شخص آخر ذو ثقة المدين) بدون ضمان وهنا لا يحصل البنك التجاري على أي ضمان ويكتفي بالوعد الذي أخذه على عاتقه صاحب القرض (المقترض) ويستند القرض في ذلك إلى حسن سمعة المقترض (المدين) ومتانة مركزه المالي[1].

**2-1-3- التعامل بالإعتمادات المستندية:** ويتم عن طريقها تسهيل عملية التجارة الخارجية، بحيث بموجبها يتم تسوية الالتزامات فيما بين المستورد والمصدر عن طريق إنتقال مبالغ السلع المستوردة من حساب المستورد في الداخل إلى حساب المصدر في الخارج، ويتم ذلك بين البنوك بتقديم الوثائق الخارجية الخاصة بالبضاعة موضوع الصفقة، كوثائق الشحن، التامين، الرسوم الخاصة بالبضاعة موضوع الصفقة ووثيقة المنشأ... الخ.

**2-1-4- التعامل بالأوراق المالية والتجارية:** البنوك التجارية قد تتدخل كبائعة أو مشترية للأوراق المالية في السوق المالي سواءا لحسابها أو لصالح عملائها.

**2-1-5- شراء وبيع العملات الأجنبية:** وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف وكل ذلك مقابل عمولة.

2-1-6- تحصيل الشيكات الوارد إليها من عملائها ولحسابهم.

**2-1-4-** تقديم مختلف أنواع الخدمات للمتعالين وطالبيها[2].

---

[1]- بناي عبد المجيد، شداني عبد الرحمان، مساهمة البنوك التجارية في تمويل الاستثمار في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالبويرة، 2010- 2011، ص ص 13- 14.

[2]- ابو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 17.

## 2-2- الوظائف الحديثة:

البنك التجاري يسعى دائما إلى رفع رقم أعماله وإلى ضمان وترشيد مصروفاته وأعبائه وذلك ما دعى به إلى إبتكار خدمات جديدة يؤديها للمتعاملين ومن أبرزها:

**2-2-1- تقديم خدمات إستشارية للمتعاملين:** بحيث يقوم البنك بإعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معه لدى إنشائهم المشروعات، وذلك لتحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب وكذلك طريقة التسديد.

**2-2-2-** تمويل الإسكان الشخصي للزبائن من خلال منحهم قروض لهذا الغرض.

**2-2-3- البطاقات الائتمانية:** تتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك تحتوي على معلومات عن إسم المتعامل، رقم حسابه، وبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمة العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة، على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات إلى البنك خلال 25 يوما من تاريخ إستلامه فاتورة مختلف المشتريات التي قام بها خلال الشهر المنصرم، حيث يرسل البنك هذه الفاتورة في نهاية كل شهر، ولا يدفع المتعامل أية فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد إلا أنه يدفع فوائد مقدارها 15 % في الشهر على الرصيد المتبقي بدون سداد بعد فوات الأجل المحدد للسداد.

**2-2-4- إدارة ممتلكات وتركات المتعاملين مع المصرف:** يوصي الأثرياء البنوك بإدارة أموالهم وممتلكاتهم لأولادهم القصر بعد وفاتهم وقبل أن يبلغوا سن الرشد محددين للمصرف، مجالات إستثمار هذه الأموال وكيفية التصرف بالعوائد[1].

**2-2-5- إدخار المناسبات:** هذا النوع من الخدمات المصرفية يؤدي إلى زيادة البنك نتيجة تراكم الأموال المدخرة حتى حلول موعد المناسبة التي يدخر لأجلها، كتحمل نفقات تدريس الطلبة في الجامعات، الزواج، وموسم الاصطياف... [1].

---

[1]- سلمان محمد، ميري ابراهيم، مداني محمد، آلية منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، فرع نقود- مالية وبنوك، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالبويرة 2010- 2011، ص ص 10- 11.

## 3- مصادر وإستخدامات البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بتمويل الإقتصاد الوطني بتقديم القروض والسلفيات والتسهيلات الائتمانية المختلفة، معتمدة على مواردها الخارجية من الودائع وعلى موارد أخرى داخلية وذاتية تتمثل في رأس مالها وإحتياطاتها ومخصصاتها وأرباحها.

### 3-1 مصادر البنك التجاري:

البنك التجاري كغيره من المؤسسات الإقتصادية الأخرى، رغم تميزها عن هذه الأخيرة من حيث طبيعة نشاطها، تحتاج إلى تمويل. وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين مصدرين أساسيين لأموال البنوك التجارية وهي على النحو التالي:

**3-1-1- المصادر الداخلية (الذاتية): وهي تلك الموارد المالية التي يكون مصدرها ذاتي داخلي، وتنقسم هذه الموارد إلى:**

- رأس المال المدفوع: وهو يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد أو المؤسسون مساهمة منهم في رأس مال البنك، وعادة يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي الموارد المتاحة للبنك.
- الأرصدة الإحتياطية (الإحتياطات): وهي نسبة تقتطع من الأرباح السنوية تضاف إلى رأس المال، ويميز بين نوعين من الإحتياطات[2]:

- الإحتياطي القانوني: وهو إحتياطي يطلبه القانون و ينص على أن يكون بنسبة معينة من رأس المال، فعندما يستقر البنك في أعماله ويبدأ في الحصول على أرباح فإن القانون ينص على البنك أن يقتطع نسبة معينة من الأرباح الصافية قبل توزيعها في كل سنة، والمقصود به أن يستعمل كوسيلة للوقاية من أي خسارة قد تنتج عن عمليات البنك[3].
- الإحتياطي الإختياري: هو إحتياطي تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وفقا لنظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها المالي أو مواجهة أي خسارة[4].

---

[1]- هيلال كهينة، يحياوي حياة، اجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس غي العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالبويرة، 2008- 2009، ص 08.

[2]- محمود سحنون، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[3]- زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، دار وائل، ط 3، عمان، 2006، ص 11.

[4]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 239.

- الأرباح غير الموزعة: يترتب دائما في الحالات الطبيعية على نشاط البنك التجاري أرباحا في نهاية السنة ولا يقوم بتوزيعها كلية، بل يحتفظ بجزء منها يضاف إلى رأس مال البنك[1].

**3-1-2- المصادر الخارجية:** وهي تلك الموارد التي يكون مصدرها من خارج البنك وتتكون أساسا من:

- القروض: وتتمثل في القروض التي يحصل عليها البنك من البنوك الأخرى سواءا كانت محلية أو أجنبية، وقد يكون البنك المركزي من بين البنوك التي نقوم بتوفير بعض هذه الموارد. إلا أن ذلك لا يكون إلا في حالة الضرورة ولمدة قصيرة الأجل، ويحدث هذا الأخص في الأوقات التي ينخفض فيها مقدار النقود الحاضرة لدى البنك التجاري إلى حد يهدد قدرته على مواجهة طلبات المودعين، وكذلك قد يؤدي التوسع في النشاط الإقتصادي إلى زيادة طلبات الإقتراض من البنك[2].
- **الودائع:** وتمثل أهم موارد البنك التجاري، حيث تمثل نسبة هامة من إجمالي موارد البنك، وهي عدة أنواع، وكل نوع له خصائص مميزة (ودائع جارية، ودائع الأجل، وودائع التوفير...)[3].

**3-2- إستخدامات البنك التجاري:**

تقوم البنوك التجارية بإستخدام أموالها فيما يلي:

**3-2-1- النقود السائلة:** يحتفظ كل بنك من البنوك في خزائنه بقدر من النقود السائلة لمقابلة الفروق التي تنشأ بين كمية الإيداع وكمية السحب، وعلى الرغم من أن هذه الفروق تعتبر فروقا يومية كما أنها تكاد تكون متغيرا عشوائيا بحيث تكون موجبة أحيانا وسالبة أحيانا أخرى. إلا أن البنوك عادة ما تحتفظ لديها برصيد من النقود السائلة يزيد كثيرا عما تتوقعه، وذلك تفاديا لما يمكن أن يحدث إذا ما حدثت طفرة فجائية في السحب، وعلى الرغم من أن النقود السائلة في

---

[1]- محمود سحنون، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[2]- اسامة كامل، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[3]- محمود سحنون، مرجع سبق ذكره، ص 78.

الخزانة تعتبر أقل الأصول ربحية، إلا أنها تعتبر أكثر الأصول سيولة، وعلى ذلك فان النقود السائلة يمكن إعتبارها خط الدفاع الأول في مواجهة الزيادة في السحب[1].

**2-2-3- محفظة الأوراق المالية:** ويقصد بالأوراق المالية كافة أنواع الأسهم والسندات العامة والخاصة، والهدف الأساسي من احتفاظ البنك بها هو تحقيق الربح، ووهي إما أن تكون أوراق مالية أصدرتها المشروعات، أو تكون أوراق عامة أصدرتها الدولة، وعادة ما تكون طويلة أو متوسطة الأجل. وتقوم البنوك التجارية باستثمار جزء من أموال المودعين لديها في شراء الأسهم والسندات لأنها تولد فوائد وتعتبر منخفضة السيولة لأنها تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لتحويلها إلى نقود قانونية[2].

**3-2-3- الأوراق التجارية المخصومة**: يمكن تعريفها على أنها صك مكتوب وفق شكل حدده القانون، يرد على حق شخصي، موضوعه دفع مبلغ معين من النقود ويستحق الأداء في الأجل القصير وقابل للتداول بالطرق التجارية وأهم أنواع الأوراق التجارية: السندات الحكومية، الشيك...[3].

**4-2-3- القروض والسلف:** يعتبر هذا الأصل أكثر الأصول ربحا وأقلها سيولة، إذ ليس من حق البنك التجاري أن يطالب العميل بتسديد قيمة هذا القرض والسلف قبل أن يحين تاريخ إستحقاقها، والقروض لا تمنح إلا بضمانات وهي على نوعين:[4]

- الضمان الشخصي: يعني أن المقترض يقوم بضمان سداد القرض ضمانا شخصيا معتمدا في ذلك على سمعته التجارية والعلاقات الشخصية مع إدارة البنك.
- الضمان العيني: يطلب البنك ضمانا لمبلغ القروض ذو قيمة سوقية يختلف شكل هذا الضمان حسب طبيعة المقترضين، فإن كانوا تجارا فيكون الضمان على شكل أوراق مالية وتجارية، وأن كانوا مزارعين فتكون الضمانات عبارة عن سندات ملكية الأراضي إلى غيرها.

---

[1]- عقيد جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 253.

[2]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 244.

[3]-عبد الله الطاهر، مرجع سبق ذكره، 218.

[4]- ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص 279.

**3-2-5- الأصول الثابتة:** بالإضافة إلى الأصول السابقة، هناك أصول أخرى، وإذا كانت عقيمة في حد ذاتها، إلا أنها تعتبر ضرورية لقيام البنك بوظائفه، فالمبنى أو المباني التي يمارس فيها البنك نشاطه، والأدوات والمعدات التي يستخدمها، تعتبر من ضمن هذه الأصول الثابتة. كما أن هناك بعض الأصول الأخرى التي تعتبر وثيقة الصلة بعملية الإقراض، والتي تتمثل في مخازن المصرف والتي يحتفظ بها ببعض أنواع الضمانات العينية التي تكون في حوزته[1].

**المطلب الثالث: البنوك المتخصصة والإلكترونية.**

تحظى البنوك المتخصصة بأهمية بالغة، والتي تهدف إلى تطور قطاعات الإنتاج المختلفة في الصناعة والزراعة والإنشاءات، لذا فهي لا تسعى بصورة أساسية إلى الربح وإنما هدفها خدمة وتطوير هذه القطاعات الإنتاجية. بالإضافة إلى البنوك الإلكترونية التي ظهرت في الآونة الأخيرة.

1- **البنوك المتخصصة:** سوف نحاول من خلال ما يأتي على مفهوم البنوك المتخصصة، تحديد أنواعها وكذلك الموارد التي تحصل منها هذه البنوك على الأموال.

**1-1- مفهوم البنوك المتخصصة:** هناك بعض التعاريف يمكن إعطاؤها للبنوك المتخصصة منها:

- تعرف بأنها البنوك التي تتخصص في تنمية أحد القطاعات الإقتصادية ولا تزاول أعمال المصارف التجارية ولمساهمتها في التنمية يطلق عليها بنوك التنمية[2].
- وتعرف أيضا بأنها بنوك تعمل على تمويل مشروعات أو عمليات إقتصادية صناعية أو زراعية أو تجارية، وذلك وفقا لتخصص البنك. ويرجع السبب في هذا التخصص إلى ما تقتضيه ظروف تمويل كل من هذه المشروعات ذات الطبيعة المتباينة[3].
- بالإضافة إلى هذا تعرف البنوك المتخصصة بأنها البنوك التي تقوم بالعمليات البنكية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الإقتصادي مثل قطاع الزراعة أو العقارات أو الصناعة، ويحتاج نشاطها إلى تمويل طويل الأجل يمتد لأكثر من عشر سنوات (10 سنوات) أو

---

[1]- عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 260.

[2]- اكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص 171.

[3]- عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 274.

عمليات متخصصة يحتاج تمويلها إلى خبرات خاصة ومعرفة بطبيعة العمليات الإنتاجية مثل: النشاط الزراعي، كما يتطلب نشاطها وجود فروع كثيرة في كل أنحاء الدولة[1].

من خلال هذه التعاريف يمكن إستخلاص خصائص البنوك المتخصصة والتي تتمثل في:

- هدفها الأساسي ليس الربح وإنما تنمية القطاعات الإنتاجية لذا تسمى ببنوك التنمية.
- تتخصص بتقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل، لأن ذلك يتلاءم مع أهدافها.
- علاقتها بالدولة قوية فهي حكومية (في أغلب الدول النامية)، أو مختلطة.
- أسعار الفائدة على قروضها معتدلة، تتماشى مع غاياتها، وحتى لو إرتفعت أحيانا فلا بد من زيادة فترة التسديد، بحيث يبقى العبء السنوي لخدمة القروض متدنيا.
- تعتمد أساسا على مواردها المالية الذاتية، وخصوصا على رأس مالها، في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية.
- قروضها وتسهيلاتها الائتمانية تنحصر في القطاع الذي يحمل إسمها عادة.
- تلقى الدعم والحماية من الدولة.
- تتعرض إلى المخاطر أكثر من بقية المؤسسات المالية الأخرى، لإعتمادها الإقراض طويل الأجل، والذي يتأثر بظروف المستقبل غير المرئية أو المتوقعة.
- لها صفة إحتكارية، لأنه عادة تنفرد في سوق الاقتراض الخاص بذلك القطاع.
- تكون سياساتها الإقتراضية ضمن الخطة التنموية للدولة.
- إن برنامج تسديد القروض وخدماته عادة يكون متفقا مع قدرة المقترض الحقيقية.

### 1-2- أنواع البنوك المتخصصة:

هناك عدة أنواع من البنوك المتخصصة منها:

**1-2-1- البنوك الزراعية:** تختص البنوك الزراعية بالتمويل الزراعي بغرض التوسع في القطاع الزراعي، وتتنوع آجال القروض الممنوحة بهدف تغطية جميع الأنواع أو المجالات، فهناك القروض الموسمية والقروض المتوسطة وطويلة الأجل، ويمكن تلخيص أهداف البنوك الزراعية فيما يلي:[2]

- منح التمويل على إختلاف آجاله للأغراض الزراعية المختلفة.

---

[1]- ايهاب الدسوقي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[2]- عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 274.

- تشجيع إقامة المشاريع الزراعية ومشاريع التصنيع الزراعي.
- شراء سندات القروض التي تصدرها شركات المساهمة العامة الزراعية
- توفير المستلزمات الزراعية الضرورية وبأسعار مناسبة للمزارعين.
- تمويل عمليات تسويق و تصدير المنتجات الزراعية.
- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الزراعية. تقديم الخبرة الفنية والإدارية اللازمة لإقامة تلك المشاريع.

**1-2-2- البنوك الصناعية:** وهي مؤسسات مالية تقدم الائتمان للقطاع الصناعي، ويتمثل هذا الائتمان بالقروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها هذه البنوك بقصد تنمية القطاع الصناعي، سواء أدت هذه القروض إلى إنشاء مشروعات صناعية جديدة، أو توسيع وتطوير المشروعات القائمة وتتصف هذه القروض عادة بأنها متوسطة وطويلة الأجل.

وتسعى البنوك الصناعية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تمويل المشاريع الصناعية والخدمات المرتبطة بها.
- تمويل المشاريع الحرفية والصناعات اليدوية والصغيرة بقروض ميسرة وشروط سهلة، لتمكين هذه الصناعات من شراء الآلات والأدوات، وكذلك شراء المواد الخام.
- تقديم المساعدات الفنية والاستشارات لمعالجة المشاكل الفنية والتنظيمية التي تواجه المشروعات الصناعية.
- القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية.
- القيام بعمليات التأجير التمويلي.
- تمويل الصناعة السياحية عن طريق تقديم قروض لتمويل شراء الموجودات الثابتة للمرافق السياحية المختلفة.
- المساهمة في رؤوس أموال المشاريع الصناعية والسياحية كأحد وسائل تشجيع قيام هذه المشروعات وتطوير القائم منها.

**1-2-3- البنوك العقارية:** هي بنوك متخصصة في تقديم ائتمان متوسط وطويل الأجل لأغراض البناء والإسكان، ويتم تقديمه إلى الحكومة أو الشركات أو الجمعيات أو الأفراد مقابل ضمانات متمثلة في أراضي أو عقارات.

وتتمثل مصادر تمويل هذا الائتمان في رأس مال البنك العقاري وإحتياطاته وأرباحه المحتجزة وكذا في السندات والقروض من البنك المركزي أو من الحكومة[1].

ويمكن تلخيص أهداف البنوك العقارية فيما يلي:[2]

- تقديم التمويل لإقامة المشاريع السكانية لذوي الدخل المحدود.
- إقامة المشاريع الإسكانية الخاصة وبيعها للمواطنين وبأسعار وأقساط تناسب دخولهم.
- إعداد الدراسات الإستراتيجية حول السياسة السكانية العامة للدولة.
- إقامة المشاريع الاستثمارية داخل المناطق السكانية المنشأة لتشجيع الانتقال إليها وتشجيع الحرف الصغيرة وبرامج التدريب المهني والعمل على توفير فرص عمل للمستفيدين من المشاريع السكانية.

**1-2-4- البنوك التعاونية:** نشأت فكرة البنوك التعاونية في العديد من دول العالم منذ قرون مضت، إلا أن تنظيمها لم يتبلور إلا في القرن الماضي، وتلبي البنوك التعاونية إحتياجات أفراد معينة من أفراد المجتمع تشترك في أغلب الأحيان بمصالح مشتركة وتسعى لتوثيق التعاون وخدمة مصالحها من خلال القيام بإنشاء بنك يقدم خدماته لأفراد هذه الفئة[3].

وتسعى هذه البنوك إلى تحقيق الأهداف التالية:[4]

- المساهمة في تخفيض ظاهرة البطالة عن طريق توفير التمويل اللازم لمجموعات العاطلين بقصد إدخالهم في العملية الإنتاجية المثمرة.
- وقف الهجرة من الريف إلى المدن، عن طريق توفير التمويل اللازم لصغار المزارعين بقصد تمكينهم من إستغلال أراضيهم الزراعية.
- التركيز على التنمية الريفية.
- تشجيع ودعم إنشاء جمعيات تعاونية في مجالات الحرف اليدوية، تربية المواشي...
- تشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية التسويقية، لغرض تسويق منتجات صغار المزارعين وجمعيات الحرف اليدوية.
- تشجيع ودعم الجمعيات التعاونية لمربي الماشية، الدواجن ومربي النحل.

---

[1]- ايهاب الدسوقي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[2]- اكرم حداد ومشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص ص 175- 176.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 176.

[4]- عبد الله الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص ص 286- 287.

**1-3- الموارد المالية للبنوك المتخصصة:**

تحصل البنوك المتخصصة على مواردها المالية من عدة مصادر وهي كالتالي:[1]

**1-3-1- رأس المال المدفوع والاحتياطات:** وتشكل المصدر الرئيسي الذي تعتمده هذه البنوك في تقديم قروضها إلى المقترضين من العاملين في قطاعات الإنتاج المختلفة.

**1-3-2- القروض:** إذا لم يكف رأس المال لتلبية طلبات المقترضين، تلجأ البنوك المتخصصة إلى الاقتراض، سواء من الحكومة، أو من البنوك التجارية، أو من الجمهور عن طرح سندات قروض للإكتتاب العام، وقد تلجأ إلى الاقتراض من مصادر أجنبية سواء من حكومات أو من بنوك أو شركات أو مؤسسات دولية.

**1-3-3- الإعانات والهبات والمساعدات:** المقدمة لها سواء من مصادر محلية أو مصادر أجنبية، و خاصة من المؤسسات الدولية ذات الاختصاص المماثل.

**1-4- إستخدامات الأموال في المصارف المتخصصة**: تعتبر إستخدامات الأموال في البنوك المتخصصة عن أهداف أو غايات تلك البنوك وتشكل محفظة القروض الحجم الأكبر من تلك الاستخدامات، على أن هناك مجالات أخرى لتوظيف أموال تلك البنوك وهي:[2]

**1-4-1- الموجودات النقدية وشبه النقدية:** والهدف منها مواجهة الإلتزامات المترتبة على هذه المصارف ولتسديد نفقاتها الجارية وشراء إحتياجاتها من الأصول الأخرى.

**1-4-2- محفظة القروض:** وتشكل أكبر إستخدام لأموال البنوك وتتخذ الأشكال التالية:

أ- قروض للقطاع الخاص الذي تمثله هذه البنوك.

ب-قروض للمؤسسات المصرفية.

ت-قروض للمؤسسات العامة (الحكومية).

**1-4-3- الموجودات الأجنبية:** وتمثل استثمار البنوك المتخصصة في المحافظ الاستثمارية الأجنبية.

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 274.

[2]- اكرم حداد ومشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص ص 172- 173.

**1-4-4- الموجودات الثابتة:** وهي الأصول المستخدمة لتسيير أعمال تلك البنةك.

**1-4-5- موجودات أخرى:** كنفقات التأسيس والمدفوعات مقدما والإيرادات المستحقة غير المقبوضة.

2- **البنوك الإلكترونية:** سوف نحاول من خلال ما يأتي التعرف على مفهوم البنوك الالكترونية ومعرفة أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها من البنوك.

**2-1- مفهومها:** هي تلك البنوك أو المؤسسات المالية التي تقوم على الركائز الإلكترونية وتوظيف كافة التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتقديم كافة الخدمات البنكية بأمان مطلق[1].

- وهي أيضا تلك البنوك التي تقدم خدماتها إلكترونيا عن بعد عن طريق شبكة معلومات البنك الداخلية، حيث يوجد إتفاق عام على أن البنوك الالكترونية تحقق العديد من المزايا لكل من البنوك والعملاء[2].

**2-2- خصائصها:**

تمتاز البنوك الالكترونية بميزات عن البنوك التقليدية وهي:[3]

- إختفاء الوثائق الورقية للمعاملات، حيث أن كافة الاجراءات والمراسلات بين طرفي الخدمة البنكية تتم الكترونيا دون إستخدام أي أوراق.
- فتح المجال أمام البنوك الصغيرة الحجم لتوسيع نشاطها عالميا باستخدام شبكة الانترنت دون الحاجة إلى التفرع خارجيا وزيادة الاستثمار والموارد البشرية وغيرها.
- القدرة على إدارة العمليات البنكية للبنوك عبر شبكة الانترنت بكفاءة من أي موقع جغرافي، وبالتالي يستطيع البنك أن يختار أفضل الأماكن على مستوى العالم، من حيث النظم الاقتصادية المشجعة أو الأوضاع السياسية المستقرة، أو المعاملة الضريبية الأفضل ليمارس أعماله في بيئة مناسبة وينشرها في جميع أنحاء العالم.
- عدم إمكانية تحديد الهوية، حيث لا يرى طرفا التعاملات الالكترونية كل منهما الآخر، وهو ما تعالجه التكنولوجيا بالعديد من وسائل التأمين للتعرف على الهوية إلكترونيا.

---

[1]- ناظم محمد نوري الشمري وعبد الفتاح زهير عبد اللات، الصيرفة الالكترونية، دار وائل، عمان، 2008، ص 28.

[2]- محمد الصيرفي، ادارة المصارف، دار الوفاء لدنيا، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 67.

[3]- ناظم محمد نوري الشمري وعبد الفتاح زهير عبد اللات، مرجع سبق ذكره، ص ص 35- 36.

- إمكانية تسليم بعض المنتجات الكترونيا، مثل المنتجات الرقمية ككشوف الحساب والرصيد وغيرها.
- سرعة تغيير القواعد الحاكمة، وذلك لمواكبة التطور السريع في مجال المعاملات الالكترونية مما يحتاج إلى سرعة في صياغة التشريعات اللازمة لمواكبة هذا التطور السريع.

**المطلب الرابع: البنوك الإسلامية.**

1- **مفهوم البنوك الإسلامية:** هناك عدة تعاريف للبنوك الإسلامية.

حيث يمكن تعريفها على أنها مؤسسات مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات البنكية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل و الخلق الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطبيعية الكريمة للأمة الإسلامية[1].

كما تعرف البنوك الإسلامية على أنها البنوك أو المؤسسات المالية التي ينص قانون إنشائها ونظامها الإسلامي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا أو عطاءا[2].

هذا بالإضافة إلى أنها مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية إقتصادياتها[3].

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص خصائص البنوك الإسلامية والمتمثلة في:[4]

- البنك الإسلامي لا يتعامل بالربا أخذا أو عطاءا ويمنع عن تمويل الخدمات والسلع المحرمة شرعا.
- توجيه الجهد المالي والبشري نحو التنمية الحقيقية.

---

[1]- فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004، ص 19.

[2]- فليح حسن خلف، البنوك الاسلامية، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الصيدلي، مقابل جوهرة ص 96.

[3]- خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، ص 145.

[4]- قارو نورة، خوميجة فتيحة، العولمة وتاثيراتها على البنوك، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية فرع نقود مالية وبنوك، المركز الجامعي بالبويرة 2010- 2011، ص 44.

- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.
- بعث الفرائض المالية كالزكاة والصدقات رغم أن هذه الوظائف ليست من وظائفه بل هي من وظائف السلطة العليا في البلاد.

2- **نشأة البنوك الإسلامية:** انتشرت البنوك الإسلامية على نطاق واسع منذ عام 1975 حيث أنشئ بنك دبي الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة في 1977 بأمواله الخاصة ثم توالى بعد ذلك إنشاء البنوك الإسلامية وخاصة بعد أن باشر البنك الإسلامي للتنمية في 1976 أعماله في مدينة جدة وهو أول بنك إسلامي دولي تساهم فيه ستة وثلاثون دولة إسلامية، كما يعتبر إنشاء البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار كشركة مساهمة عامة محدودة عام 1978 تجربة رائدة في تأسيس بنوك بدون فوائد.

وإن إنتشار البنوك الإسلامية في معظم أقطار العالم المتقدمة والنامية على حد سواء هو دليل هام على القبول الدولي لفكرة العمل البنكي الإسلامي فهذا الإنبعاث الإسلامي والذي نشأ في الدول الإسلامية عامة وبعض الجمهوريات الإسلامية بشكل خاص والتي تميزت بإسلام نظامها المصرفي كما حدث في باكستان وإيران والسودان قد حقق نموا ملحوظا في عدد البنوك ومؤسسات التمويل الإسلامية وحجم أعمالها[1].

**3- مصادر تمويل البنوك الاسلامية :هناك مجموعة من المصادر تحصل من خلالها البنوك الاسلامية على أموالها تتمثل في:[2]**

**3-1- رأس المال:** هو ما يساهم به أصحاب البنك لإنشائه، ويختلف رأس المال في البنوك التقليدية عنه في البنوك الإسلامية من حيث أهميته بالنسبة للبنوك التقليدية في ضمان حقوق المودعين، بينما في البنوك الاسلامية يضمن حقوق المودعين في الحسابات الجارية وذلك لان الودائع المؤجلة تكون على شكل حسابات إستثمارية تشارك في الربح والخسارة.

**3-2- الحسابات الجارية:** تقبل البنوك الإسلامية عادة الودائع من الأفراد والشركات، وتستأذن البنوك الإسلامية من أصحاب هذه الحسابات لاستخدام أموالهم مادامت موجودة لديها، وتعود أية

---

[1]- فادي محمد الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2]- قارو نورة، خوميجة فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

أرباح تتحقق من إستخدام هذه الأموال إلى البنك فقط وللمودع الحق في سحب جزء أو كل أمواله في أي وقت يشاء.

**3-3- الحسابات الاستثمارية:** تمثل هذه الحسابات الجزء الأكبر من مصادر أموال البنك، ويكون البنك في الحسابات مضاربا وأصحابها هم أرباب المال، وهي مضاربة مشتركة يحدد شروطها المضارب ويقبل أرباب المال.

**3-4- حسابات الإدخار:** هي نوع من الحسابات التي تمكن العملاء من إيداع مدخراتهم، وتختلف البنوك الإسلامية في أسلوب التعامل مع هذه الأنواع من الحسابات، فعلى الرغم من سماح المودعين للبنوك باستخدام أموالهم وحصولهم على تعهد من البنك لإعادة كامل مبالغهم إلا أن البنك غير ملزم بدفع فوائد على هذه المدخرات.

4- **إستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية**: تشمل إستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على صيغ التمويل التالية:

**4-1- المضاربة:** هي عبارة عن عقد على شركة بمال من أحد الجانبين وعمل من الآخر، وأركانها إثنان لا تصح بدونهما وهما: الإيجاب والقبول، كما وصفها البعض في أنها عقد بين طرفين، يقدم أحدهما المال ويقدم الآخر العمل ومن ثم فان المضاربة هي عقد يتفق بموجبه طرفان على القيام بنشاط ما، حيث يمول هذا النشاط من أحد الطرفين على أن يقدم الطرف الآخر جهده وعمله[1].

**4-2- المشاركة:** يمكن تعريف المشاركة بأنها أن يشترك إثنان أو أكثر في أموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسب معلومة من الربح[2].

**4-3- المرابحة:** هي طريقة للتمويل على المدى القصير تستعمل غالبا في عمليات تمويل التجارة الخارجية، وهي قيام البنك بشراء سلع أو آلات مطلوبة من طرف الزبون بثمن محدد من الممولين قبل بيعها لهذا الزبون بثمن اكبر، هذا الفرق بين الثمن المتفق عليه مسبقا مع الزبون لتفادي كل إختلاف حول الثمن يجعل عملية البيع شرعية ولا يأخذ صفة الربا، إذ يصبح البنك

---

[1]- ابو عتروس عد الحق، مرجع سبق ذكره، ص 204.

[2]- احمد سليمان خصاونة، المصارف الاسلامية، عالم الكتب الحديثة – الاردن-2008، ص 143

مالكا للسلع قبل بيعها، وعليه فالبنك يقوم بمخاطرة حقيقية لأن الزبون يحتفظ بحق رفض السلعة في حال عدم مطابقتها لرغباته، وفي هذه الحالة يحق للبنك الرجوع على الممول لطلب تعويضه على الفرق وهكذا تزول المخاطرة وتصبح عملية شرعية.

المخاطرة وزمن تسديد الثمن من طرف الزبون هي العوامل التي تحدد ربح البنك[1]

**4-4- الإستصناع:** هو عقد بين طرفين يقوم أحدهما (الصانع) بموجب هذا العقد بصنع شيء محدد الجنس والصفات (بشكل يمنع أي جهالة مفضية للنزاع) للطرف الآخر (المستصنع)، على أن تكون المواد اللازمة للصنع (المواد الخام) من عند الصانع. وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع للصانع إما حالا أو مقسطا أو مؤجلا[2].

**4-5- الإيجارة:** يقصد بها تمليك منافع مباحة لمدة محددة مقابل عوض مادي معلوم يمثل ثمن المنفعة الناشئة عن الانتفاع بأصل من الأصول الثابتة، فهي تهدف إلى إتاحة إستخدام الأصل للمستأجر والإنتفاع منه مقابل أداء قيمة الإيجار المتفق عليه لمدة محددة، وتستخدم البنوك الاسلامية أسلوبين من أساليب التأجير هما:[3]

- التأجير التشغيلي: وهو التأجير الذي يقوم على تمليك المستأجر المنفعة على أن يتم إعادة الأصل لمالكه في نهاية المدة.
- التأجير المنتهي بالتمليك: وهو التأجير الذي يقوم على تمليك منفعة الأصل مع وعد من البنك بالتنازل أو بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية مدة التأجير بسعر رمزي أو بدون مقابل[4].

---

[1]- قارو نورة، خوميجة فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2]- محمود حسين الوادي و محمود سحنون ، المصارف الاسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2008، ص 191.

[3]- احمد سليمان خصاونة، ص 95.

[4]- نفس المرجع السابق، ص 96.

**خلاصـــة:**

تلعب البنوك دورا مهما في اقتصاد أي بلد و الذي يتجسد في مساهمتها الفعالة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي فهو يقوم بتحويل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز كما تقوم بتقديم القروض و قبول الودائع و تشجيع التجارة المحلية و الخارجية و هي بهذا تساهم في التنمية الاقتصادية ، و تتنوع البنوك بدءا بالبنك المركزي الذي يقع في هرم الجهاز المصرفي و هو الذي يقوم بإصدار النقود و الرقابة على الائتمان ثم تأتي البنوك التجارية في المرتبة الثانية و هي بنوك تسعي لتحقيق الربح من خلال الوظائف التي تقوم بها مثل : منح القروض لرجال الأعمال، شراء و بيع العملات و قبول الودائع و هي تحصل على الأموال من مصادر مختلفة سواء كانت داخلية أو خارجية و تقوم بإنفاق هذه الأموال في عدة أوجه بالإضافة إلى أنواع أخرى من البنوك منها: البنوك المتخصصة التي تتخصص في قطاع إنتاجي معين و لا تسعى إلى تحقيق الربح بل هدفها هو تنمية القطاع الذي تتخصص فيه و هي عدة أنواع:

البنوك الزراعية، العقارية و التعاونية بالإضافة إلى البنوك الإسلامية التي تعتمد على قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية

# الفصل الثاني

## عموميات حول العولمة

**تمهـــيد:**

شهد الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات العديد من التغيرات العالمية السريعة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، فالإقتصاد العالمي تحول إلى قرية صغيرة متناسقة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وأصبح هناك سوق واحد يوسع دائرة ومجال المنافسة بكل المتعاملين الدوليين من الدول والحكومات، وتعددت إلى منظمات وشركات متعددة الجنسيات، وتكتلات إقتصادية عملاقة، والكل يحاول توحيد سلوك التعامل ويسعى بكل قوة إلى مواجهة التهديدات في إطار إزالة القيود بكل أشكالها وتحديد المعاملات وقد نتج عن ذلك مفهوم جديد لا يزال يثير جدلا واسع النطاق حوله من حيث تجديده، وآثاره وأبعاده ألا وهو مفهوم العولمة الذي لا يمكن إستيعابه إلا في ضوء تلك التغيرات.

وعلى ضوء هذه المعطيات ونظرا لأهمية هذه الظاهرة سوف نحاول في هذا الفصل التعرف على ماهية العولمة من مفهوم ونشأة وذكر أهم الخصائص التي تتميز بها وأسباب ظهورها بالإضافة إلى تحديد قنوات لتبليغها ومن ثم سنتعرف على أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها سواء الأهداف الظاهرية أو الخفية، ثم تحديد أهم أبعادها وآثارها المختلفة.

**المبحث الأول: ماهية العولمة[1]:**

إن فهم العولمة ليس بالأمر السهل، إذ أن الفهم الصحيح لمفهوم العولمة يتطلب منا فهم العمق التاريخي لها، وما حدث من أحداث أدت إلى تغيير مجرى العالم ، وكذلك فإنه من الواجب النظر والتطلع إلى ما حدث في العالم، وما جرته هذه التطورات للعالم من إيجابيات وسلبيات.

**المطلب الأول: نشأة العولمة**

إختلف الباحثون في التاريخ لنشأة العولمة مثلما هو الحال في إختلافهم من ناحية تعريفها وتحديد أبعادها وقد جاء ذلك على قولين:

**الأول:** يرى بعض الباحثين أن ظاهرة العولمة قديمة ، عمرها خمس قرون، أي ترجع إلى القرن الخامس عشر زمن النهضة الأوربية الحديثة،حيث التقدم العلمي في مجال الإتصال والتجارة، ويدل على ذلك: أن العناصر الأساسية في فكرة العولمة وهي إزدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في إنتقال رؤوس الأموال أو في إنتشار المعلومات والأفكار أو في تأثير أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم يعرفها العالم من ذلك التاريخ. ولكن يقال: ثمة أمور مهمة جديدة طرأت على ظاهرة العولمة في السنوات الثلاثين الأخيرة منها:

- إكتساح تيار العولمة مناطق مهمة في العالم كانت معزولة، ومن هذه المناطق الدول الشرقية والصين.[2]
- الزيادة الكبيرة في تنوع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الأمم والشعوب وتنوع مجالات الإستثمار التي تتجه إليها رؤوس الأموال.
- سيطرة تبادل المعلومات والأفكار على العلاقات الدولية.
- إرتفاع نسبة السكان في دخل كل دولة التي تتفاعل مع العالم الخارج.

**الثاني:** يرى فريق آخر أن العولمة ظاهرة جديدة فما هي إلا إمتداد للنظام الرأسمالي الغربي بل هي المرحلة الأخيرة من تطور النظام الرأسمالي المادي النفعي، وقد برزت في المنتصف الثاني من القرن العشرين نتيجة أحداث سياسية و إقتصادية معينة منها: إنتهاء الحرب الباردة بين

---

[1] - علاء زهير الرواشدة، العولمة والمجتمع، دار الحامد، عمان 2007، ص 28.

[2] - نفس المرجع السابق، ص 29.

الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية عام 1989 ثم سقوط الإتحاد السوفييتي سياسيا وإقتصاديا عام 1991 وما أعقبه من إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية في العالم المعاصر.[1]

ويمكن تقسيم إتجاهات الباحثين حول نشأة العولمة وتطورها إلى المحاور التالية:

**المحور الأول:** يميل أصحابه إلى الإعتماد على الناحية التاريخية ومتابعة الإنسان منذ أن كان عبدا للطبيعة يعيش على ما تجود به من ثمار أو نبات، ثم إنتقاله إلى مرحلة الصيد والقنص ومن ثم الزراعة وبعدها الصناعة وتوجت هذه المراحل بالمعرفة العلمية والتنظيمية التي قللت من أهمية الموارد الطبيعية وفي هذه المرحلة ظهرت بوادر العولمة، على أن ظهورها إقترن بالتطور الحاصل في طبيعة الإنتاج وتراجع أهمية الموارد الطبيعية وغلبة أشكال الثورة المالية.[2]

**المحور الثاني:** يعتمد فيه أصحاب هذا الإتجاه على رأي رونالد روبرتسون والذي يستعرضه السيد يسن إذ أن روبرتسون صاغ نموذج تطور العولمة مقسما على خمس مراحل وقد جاء ذلك في دراسته المعنونة بـ (تخطيط الوضع المكاني: العولمة بإعتبارها المفهوم الرئيسي) والذي حاول أن يحدد المراحل المتتابعة لتور العولمة وإمتدادها عبر المكان والزمان. ونقطة البداية عنده هي ظهور الدولة القومية إضافة إلى مكونان آخران للعولمة وهما مفاهيم الأفراد الإنسانية، وفي ضوء ذلك صاغ روبرتسون نموذجه التاريخي لمراحل تطور العولمة فقسمه إلى خمسة مراحل:

1- **المرحلة الجنينية:** التي تمتد ما بين القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر.

2- **مرحلة النشوء:** وتبدأ من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 وما بعده.

3- **مرحلة الإنطلاق:** إستمرت من عام 1870 إلى العشرينات من القرن العشرين.

4- **الصراع من أجل الهيمنة:** هذه المرحلة تمتد ما بين العشرينات حتى منتصف الستينات.

5- **مرحلة علم اليقين:** بدأت منذ الستينات وأدت إلى إتجاهات وأزمات في التسعينات ولكل مرحلة من هذه المراحل سمات حددها روبرتسون من ظهور المجتمعات القومية إلى تبلور

---

[1] - نفس المرجع السابق، ص 30.

[2] - نفس المرجع السابق، ص 30.

مفاهيم العلاقات الدولية وحدوث الحرب العالمية ونشأة عصبة الأمم، وإلقاء القنبلة الذرية على اليابان ومن ثم هبوط الإنسان على القمر ونهاية الحرب الباردة.

**المحور الثالث:** يرى أصحابه أن ظهور العولمة يرتبط بإنتعاش الإقتصاد الأوربي في نهاية الخمسينات، وسبب إزالة القيود النقدية على المدفوعات بالدولار، وزيادة التجارة الدولية إذ زاد حجم التبادل التجاري بين عامي 1950 و 1973 بنسبة 9.4 % لكن مرحلة الثمانينات زادت تدفق الإستثمارات الأجنبية بنسبة 20 % [1].

**المحور الرابع:** يعتمد أصحابه على ما طرحه جان شولت من أن مجموعة أحداث هي التي مهدت لظهور العولمة، يبدؤها من عام 1866 وما رافقته من ظهور الراديو، وإنتقال الأموال دون فرض ضرائب وإطلاق أول قمر صناعي عام 1957 مرورا بأول إتصالات دولية عبر الأقمار الصناعية إلى المؤتمرات الدولية للتنمية البشرية ومن ثم البث عبر الأطباق المقامة على سطوح الأبنية عام 1976، وصولا إلى عام 1977 والذي تم فيه ربط كامل من الألياف البصرية حول العالم، الأمر الذي سهل عملية إستخدام الوسائط المتعددة والمحمولة [2].

وهناك من يرى أن نشأة العولمة يمكن أن تقسم إلى ثلاث مراحل كما يلي:

1- **مرحلة البداية:** وقد بدأت هذه المرحلة مع ظهور مشروع مارشال الأمريكي الشهير الذي قدم بهدف إعادة إعمار أوربا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية والذي إستهدف إلى جانب إعادة إعمار أوربا إعادة أسعار الصرف ووسائل الدفع الدولية وقد تمثل ذلك بظهور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن هنا يعتبر البعض أواسط عقد الأربعينات بأنه وضع حجر الأساس لعولمة أطلسية إلا أن تلك العولمة رغم ما حققته من إزدهار صناعي منقطع النظير ومن تسهيلات في ميزان المدفوعات لا تصمد طويلا في وجه الحاجة الأوربية من أجل إنشاء فضاء إقتصادي وتجاري ونقدي إقليمي مميز [3].

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 31.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 35.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 36.

2- **مرحلة العولمة الإقليمية:** والتي بدأت مع بداية النصف الثاني من عقد الخمسينات وذلك عن طريق إنشاء سوق مشتركة ضمن معاهدة روما المشهور فسوق أوربية موحدة فإتحاد إقتصادي ونقدي ضمن معاهدة ما ستريخت التي تضم خمسة عشر بلدا صناعيا من بينها: ألمانيا، بريطانيا وفرنسا (وفي أواسط عام 2004 أصبح عدد أعضاء الإتحاد الأوربي 25 عضو بعد دخول 10 دول من شرق أوربا) مما أدى إلى ظهور فضاء إقتصادي وتجاري ونقدي وإجتماعي أوربي عتيد وقد إستفحلت العولمة الإقليمية فعمت الإقليمية تحت عناوين مختلفة مثل مناطق تبادل حر أو إتحادات جمركية أو غير ذلك والتي كانت تهدف إلى تدبير الشؤون التنموية الداخلية والتي تنظم العلاقات الإقتصادية الدولية ومع ما حققته هذه العولمة الإقليمية من نتائج إيجابية، وعلى الرغم من أنها كانت مبنية على سياسات تمييزية تفضيلية إلا أنها عجزت عن مواكبة التغيرات المهمة الإنتاجية والتقنية وكان تأثيرها محدودا في تحرير المبادلات التجارية تحريرا كاملا وكذلك عجزت عن تحقيق مناخ تنافسي عادل ونظيف وشفاف[1].

3- **مرحلة العولمة الكونية:** يمكن إعتبار 1985 بداية لهذه المرحلة حين أعلن الرئيس السوفييتي الأسبق ميخائيل غورباتشوف عن خطة البيروستروكيا والتي كانت بمثابة الإعلان عن إنهيار الإتحاد السوفييتي سياسيا وإقتصاديا كيانا ونفوذا، وتلا ذلك حادث هدم حائط برلين في خريف عام 1989 ثم حرب الخليج الثانية التي إنتهت بتحرير الكويت من الإحتلال العراقي في شباط عام 1991، فقد كانت لهذه الحوادث مجتمعة والتي حدثت خلال أعوام 1985 و1991 الأثر الواضح الذي هيأ للولايات المتحدة الأمريكية المناخ الأمثل والظروف المواتية للتربع على عرش النفوذ العالمي وتصدر مكان الصدارة في العالم فتمكنت من بسط نفوذها السياسي والإقتصادي والعسكري والحضاري على العالم وتولي مركز القيادة الواحدة المطلقة في إدارة شؤون العلم بكل مناحيها وأبعادها. وقد كانت لذلك كله بروز ما سمي بالأحادية القطبية ذات الطابع الأمريكي حيث تمكنت هذه الأحادية من التعجيل في وضع النظم والقوانين وإيجاد المؤسسات المختلفة لتحويل العولمة من الإطار الإقليمي إلى إطارها الكوني الشامل وذلك من

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 36-37.

خلال تحرير المبادلات التجارية تحريرا كاملا فظهر أول نظام تجاري ملزم لكل الأقطار التي تقبل بالإنظمام إليه فقد كان الإعلان عن إنشاء منظمة التجارة العالمية في شهر نيسان عام 1995 بمدينة مراكش بالمملكة المغربية بمثابة وضع حجر الأساس في بناء صرح العولمة الكونية وتأكيد على نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها من أجل افتتاح الأسواق الدولية بعضها على بعض، وقد تم تدعيم توقيع ذلك في مدينة جونيف بسويسرا على أول اتفاق دولي يتعلق بتحرير المبادلات الخدمية المتطورة وعلى وجه الخصوص التكنولوجيا والمعلوماتية وكان ذلك في شهر شباط عام 1997[1].

**المطلب الثاني: مفهوم العولمة.**

الإشارة إلى بعض منها من خلال ما يلي:

- العولمة لغة هي تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، أما إصطلاحا فهي ترجمة لمصطلح "GLOBALIZATION" الذي يعني العولمة أو السياسة الكونية، وقد تعددت الألفاظ الدالة عن العولمة مثل: الكوننة، الكونية، الكوكبة أو الشوملة [2].
- كما تعرف العولمة بأنها إزالة الحواجز والحدود المصطنعة بين البشر والدول. وتحول العالم كله إلى قرية كونية واسعة بغير سقف ولا جدران، يتبادل فيها الناس الأفكار والمعلومات والبضائع والخدمات بكل يسر وسهولة، خاصة بعد الثورة الهائلة في المعلومات وشبكة الإتصالات والأقمار الصناعية وشبكات الإنترنت العالمية [3].
- كما يمكن تعريف العولمة بأنها: " تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وإنخفاض تكاليف النقل، وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة تشتد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال أيضا"[4].
- ويعرفها البعض بأنها "العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية على بلدان العالم أجمع، أي أنها إلى جانب كونها تعكس مظهرا أساسيا من مظاهر

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 37-38.

[2]- علاء زهير الرواشدة، العولمة والمجتمع، دار الحامد، عمان 2007، ص 15.

[3]- مصطفى رجب، العولمة ذلك الخطر القادم، العراق للنشر والتوزيع، ط 1، الاردن 2009، ص 14.

[4]- شذا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الاسواق العربية لراس المال، دار مجد لاوي، ط 1. عمان 2009، ص 16.

التطور الحضاري الذي يشهده عصرنا، فهي أيضا إيديولوجية تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته"[1].

- وفي ضوء التعاريف السابقة نستنتج أن العولمة لا تخرج عن كونها السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الإقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين والقائم على زيادة درجة الإعتماد المتبادل بفعل إتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف تحتفي فيها الحدود السياسية للدول القومية ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات إقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعدد الجنسيات على قواعد للسلوك لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الإقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة له والذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الإقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات.

**المطلب الثالث: خصائص العولمة وأسباب ظهورها:**

للعولمة خصائص رئيسية تميزها عن غيرها من المفاهيم ذات التحولات الجذرية والتي يرجع ظهورها إلى مجموعة من الأسباب والعوامل.

1- **خصائص العولمة:** تتسم العولمة بعدة خصائص نذكر منها[2]:

**1- 1- سيادة آليات السوق والسعي لإكتساب القدرات التنافسية:** إن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق وإقترانها بالديمقراطية وإتخاذ القرارات في إطار من التنافسية من خلال الإستفادة من الثورة التكنولوجية وتعميق فكرة القدرة على الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة والبيع بسعر تنافسي بأقل وقت ممكن حيث أصبح الزمن أحد القدرات التنافسية الهامة التي يجب إكتسابها عند التعامل في ظل العولمة حيث أن العالم يتحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف فيه نمط تقسيم العمل الدولي يتفق مع عالمية الإنتاج وعالمية الأسواق.

---

[1] -رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة ط 1، عمان، 2008، ص 33.

[2] -محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر، القاهرة، 2006 ص ص 175 – 177.

**1- 2- ديناميكية مفهوم العولمة:** تتأكد هذه الديناميكية يوما بعد يوم بدليل إحتمالات تبدل موازين القوى الإقتصادية القائمة حاليا وفي المستقبل فحتى الولايات المتحدة نفسها تسعى بكل قوة لإمتلاك القدرات التنافسية لكي تستطيع منافسة باقي الأطراف والتي تخطو خطوات وثابة نحو المستقبل مثل الصين. وتتعمق ديناميكية العولمة في سعيها إلى إلغاء الحدود السياسية والتأثير على دور الدولة في النشاط الإقتصادي، كما يمكن أن نراها أيضا في ردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الإقتصادية الحالية حفاظا على مكاسبهم ومن قبل الخاسرين في تلك الأوضاع خاصة في الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها.

**1- 3-تزايد الإتجاه نحو الإعتماد الإقتصادي المتبادل:** يعمق هذا الإتجاه ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من إتفاقات تحرير التجارة وتزايد حرية إنتقال رؤوس الأموال مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية حيث يتم في ظل العولمة إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه ذلك من تزايد إحتمالات التأثير والتأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه العملية الإنتاجية وخاصة الصناعية بين أكثر من دولة. بحيث تتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد، كما أصبح إمتلاك القدرة التنافسية الركيزة الأساسية في مجال التبادل التجاري وهو ما عمق الإتجاه نحو الإعتماد المتبادل والذي يعني تعاظم التشابك بين الأطراف المتاجرة، يؤدي هذا التشابك إلى خلق علاقة في إتجاهين بين كل بلد وآخر أو بين مجموعة وأخرى. فإذا كانت التبعية الإقتصادية تنطوي على تأثير أحد الطرفين على الآخر وبالتالي يكون أحدهما تابعا والآخر متبوعا، فإن الإعتماد الإقتصادي المتبادل يعني وجود تأثير من كلا الطرفين على الآخر يكون كلاهما تابعا ومتبوعا في نفس الوقت.

**1- 4- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:** تتسم العولمة بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي خاصة المنتج ذو الطبيعة الصناعية حيث نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات والأجهزة الكهربائية يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل منها في التخصص بصنع أحد المكونات فقط، ويرجع ذلك إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، وكذا الثورة التكنولوجية. ومن أهم الأنماط الجديدة لتقسيم العمل ظهور هذا الأخير بين البلاد المختلفة في نفس السلعة. وأصبح من المألوف بل والغالب ظهور نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد وهو ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة كأن تجزأ

الواحدة وهذا النوع من التخصص أصبح من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلدان الصناعية والنامية، وعليه أصبح من الممكن أمام الكثير من الدول النامية فرصة لإختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات حيث تتجه الأنظار الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك الدولة بإكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع.

**1- 5- تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات:** تعتبر الشركات عابرة القوميات عالمية النشاط في كل معانيها أحد السمات الأساسية للعولمة فهي تؤثر بقوة على الإقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل إستثمارات مباشرة وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية.

**1 – 6 – تزايد دور المؤسسات الإقتصادية العالمية في إدارة العولمة:** أصبحت هناك ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الإقتصادية لمعظم دول العالم وهذه المؤسسات هي:

- صندوق النقد الدولي والمسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة.
- البنك الدولي وتوابعه والمسؤول عن النظام المالي للعولمة.
- منظمة التجارة العالمية المسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة.

**1 - 7-** تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية: حيث أدت العولمة إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية حيث إضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق وتطبيق قوانين تحرير الأسواق حتى قبل أن تتمكن من إيجاد وسائل رقابية جديدة ولعل مبعث ذلك أن إستيعاب الدولة تتمثل في إكتساب ثقة الأسواق العالمية غير أن ثمن هذا التحول في دور الدولة كان باهضا لأنه نتج عن تضعضع سلطة الدولة.

**2- الأسباب التي أدت إلى ظهور العولمة:** تعتبر العولمة نتاج لعوامل عديدة أدت لظهورها منذ منتصف الثمانينات، من هذه العوامل ما هو إقتصادي ومنها ما هو سياسي وثقافي لكننا سنتطرق إلى أهم العوامل الإقتصادية دون إنكار أهمية بقية العوامل في تأثيرها على العولمة [1].

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 177- 179.

**1- إنخفاض القيود على التجارة والإستثمار:** أصبحت الدول بعد الحرب العالمية الثانية تعتمد على الضرائب الجمركية في تنظيم التجارة وتم تحقيق تقدم في تحرير التجارة الدولية في ظل رعاية الجات، وبعد عدة مفاوضات خفضت الضرائب الجمركية في السلع الصناعية في الدول المتقدمة من 40 % إلى أقل من 10 % لكن مع بداية التسعينات ونظرا لأن الدول المتقدمة ملزمة بتخفيض ضرائبها الجمركية في إطار مفاوضات الجات فإنه الجات إلى تطبيق الحماية غير التعريفية.

**2- التطور الصناعي بين الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي:** يصف (HARVIS.93) ما حققته الدول النامية من نمو في الفترة السابقة والحالية كأحد أهم الأسباب للعولمة كما يعتبر (ALBERT and JANELLE) أن الدول النامية هي إحدى القوى الدافعة للعولمة حيث زاد نصيب التجارة (الصادرت والواردات) من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية زيادة سريعة ويرجع هذا إلى ما قامت به الدول النامية من تنفيذ برامج للإصلاح الإقتصادي الأمر الذي يمثل نقلة فعالة في إستراتيجيات التنمية كما زاد نصيب الدول النامية من التجارة العالمية من 23 % عام 1985 إلى 29 % عام 1995.

**3- تكامل أسواق المال الدولية:** تعتبر الحركة الدولية لرأس المال مظهرا أساسيا من مظاهر التكامل المالي الدولي كما أن صورة هذه الحركة ودرجاتها ترتبط إرتباطا وثيقا بغرض كفاءة الأسواق المالية الدولية حيث تعد هذه الأسواق هي القناة التي تتدفق من خلالها الأدوات المالية المختلفة عبر مختلف دول العالم وتأتي هذه التدفقات بين الدول أو خلال الأسواق المالية إستجابة للإختلاف في معدلات الفائدة على الأدوات والأوعية المختلفة فيما بين الأسواق المختلفة.

**4- زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والإستثمار الأجنبي المباشر**: إبتداءا من منتصف الثمانينات بدأت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم بالزيادة وبلغ تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للدول الصناعية أكثر من 04 أمثاله بين 1984 و 1990 ثم إنخفض خلال 1990- 1992 لكنه عاود الإنتعاش بقوة، أما بالنسبة للدول النامية فقد بلغ صافي تدفق رأس

المال الخاص حوالي 150 مليار دولار سنويا في الفترة ما بين 1993- 1996 وتكاد تكون هذه التدفقات قد تضاعفت بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي للدول في الفترة ما بين 1985 و 1996.

**5- التقدم التكنولوجي وإنخفاض تكاليف النقل والإتصالات:** لقد ذكر (DOSI) أن التغيرات التكنولوجية هي أحد محركات العولمة كما أكد على أهمية هذا العامل (ABTER and ANEPPE) ودور التقدم التكنولوجي في المواصلات والإتصالات على تسارع عمليات العولمة فقد حدث إنخفاض كبير في تكلفة النقل والإتصالات منذ عام 1930 كما إنخفضت تكلفة النقل بين الدول المختلفة نتيجة للتقدم التكنولوجي كظهور الفاكس وشبكات الكمبيوتر الأمر الذي ساهم في التقليل من عقبة الحدود الجغرافية.

**المطلب الرابع: قنوات تبليغ العولمة:**

تعتبر العولمة الإقتصادية العملية التي من خلالها يتزايد الإعتماد المتبادل بين الدول في الاقتصاد العالمي وتحرير التجارة العالمية، وهي تحدث من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، فهي محور العولمة والقوة الدافعة لها، وهي تعد من مفاتيح الاقتصاد، ويدعم مفاتيح الاقتصاد في الشركات: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وهذه المنظمات هي قنوات لتبليغ العولمة الاقتصادية وهي التي تنظم الاقتصاد العالمي وحركة النقد وحركة التجارة.

وسنتحدث في هذا المطلب عن الشركات المتعددة الجنسيات، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

**1- الشركات المتعددة الجنسيات:**

تعرف الشركات المتعددة الجنسيات أو القوميات بأنها شركة أو منشأة أعمال دولية ذات مراكز إنتاجية تتوطن في أكثر من دولة واحدة، وهي في نشاطها تنتج سلعا أو خدمات خارج موطنها الأصلي وتستخدم في ذلك موارد فنية وإدارية من جنسيات مختلفة، ومن هنا جاءت لتسميتها بالشركات المتعددة الجنسيات[1]. ولعل التأمل في مفهومها يشير ويكشف عن أنها تتمتع بمجموعة من الخصائص والسمات المميزة لها، يبدو من الضروري العمل على تحديد أهمها، لأن ذلك يساعد إلى حد كبير على تصور مدى تأثيرها على النظام الإقتصادي العالمي الجديد.

---

[1]- مصطفى رجب، مرجع سبق ذكره، ص 28.

1- التركيز في النشاط الإستثماري.

2- تأخذ شكل الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات معدلات النمو المرتفعة .

3- إزدياد درجة تنوع الأنشطة والتكامل الرأسي والأفقي.

4- كبر مساحة أسواقها وإمتدادها الجغرافي.

5- القدرة على تحويل الإنتاج والإستثمار على مستوى العالم.

6- السعي إلى إقامة التحالفات الإستراتيجية.

7- توافر مجموعة من المزايا الإحتكارية.

8- الإنتماء غالبا إلى دول إقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا.

9- تعبئة المدخرات العالمية.

10- التخطيط الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية.

ومن خلال هذه الخصائص يمكن لنا أن نكشف عن إتجاهات تأثير هذه الشركات على العولمة الإقتصادية في كل من آلياتها وخصائصها ومكوناتها ومن ثم فهي تلعب دورا مؤثرا وفعالا في العولمة الاقتصادية.

ومن هذا المدخل يصبح من الضروري إلقاء الضوء على جوانب تأثير الشركات المتعدية الجنسيات على العولمة الاقتصادية كما يظهر من التحليل التالي:

يمكن القول أن الشركات المتعدية الجنسيات تعمل على تأكيد وتعميق مفهوم العولمة لأن هذا المفهوم يتمثل في نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات يؤدي إلى عولمة الاقتصاد، بما في ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة، وبدعم بنية أساسية هائلة للاتصالات والمواصلات والمعلومات والإعلام والفنون والثقافة، بحيث لم تعد تسمح بترك أي بقعة في العالم معزولة من السياق العالمي.

ولاشك في أن الذي يقوم بذلك وبشكل رئيسي هي الشركات المتعدية الجنسيات التي حولت العالم إلى كيان موحد إلى حد كبير من حيث الإتصالات والمعاملات فيه وبالتالي من حلال هذه الشركات بدأت تنتشر العولمة الإقتصادية على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، وبذلك أصبحت العولمة الإقتصادية هي عملية تاريخية لا يستطيع أي

إقتصاد (أي مشروع) في أعلى دولة الفكاك من آثارها ولا توجد وسيلة إلا ضرورة مواجهتها والإنخراط في غمارها والكفاح من أجل تقليل آثارها السلبية[1].

**2- صندوق النقد الدولي: INTERNATIONAL MONITARY FUND.**

أنشئ هذا الصندوق بموجب اتفاقية بريتون وودز عام 1944 وكان الهدف من إنشائه دعم إستقرار أسعار الصرف والمحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء وإزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي والتي تعيق نمو التجارة الدولية، وبث الثقة بين الدول الأعضاء من خلال جعل موارده متاحة لها بضمانات مناسبة مما يتيح لها تصحيح الإختلال في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى التدابير التي تؤثر على الرخاء الداخلي أو الدولي. إضافة إلى ما سبق فإن للصندوق وظائف أخرى تهدف إلى دعم فعاليته على المستوى العالمي وتمكينه من تحقيق أهدافه السابقة ومن أهم هذه الوظائف:

- تقديم المعونة الفنية للدول عن طريق إرسال بعض موظفيه بإسم بعثة صندوق النقد الدولي لهذه الدول لفترات تتراوح بين عدة أسابيع وعدة أعوام بهدف تقديم النصائح الفنية للمشكلات التي تواجهها.
- وضع السياسات النقدية والمالية وتنفيذها.
- المساعدة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق.
- تقديم برامج تدريب متقدمة في مجالات التحليل المالي والسياسات النقدية والمالية والإقتصادية.
- التنسيق الفعال بين أنشطة الصندوق وأنشطة البنك الدولي في مجال الإقتصاد العالمي.
- يشجع الدول الأعضاء على إستخدام موارده الفنية والمالية في حالة تعرضها لمصاعب إقتصادية تؤثر سلبا على ميزان مدفوعاتها، لكن إستخدام موارد الصندوق المالية مقيد بشروط تتمثل في وجهة نظر النظام الرأسمالي، ومن أهم هذه الشروط:
- تحديد الأسعار بناءا على قوى العرض والطلب (تحديد الأسعار).
- رفع معدلات أسعار الفائدة.
- خفض معدل الضرائب لتشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، 2008، ص ص 158-170.

- خفض النفقات العامة.
- الأخذ بمبدأ حرية التجارة.
- إلغاء الدعم للمواد الغذائية والإنتاج المحلي والصادرات والمشتقات البترولية. حيث يدعو الصندوق الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها إلى تبني سياسات التثبيت التي تتكون من مجموعة من الإجراءات مثل:

- تخفيض سعر العملة المحلية.
- تشجيع الصادرات والحد من الواردات بهدف خفض الطلب المحلي للحد من الضغوط التضخمية التي ينتج عنها أسعار صرف مغالى فيها [1].

**3- البنك الدولي: WORLD BANK:** هو أحد مؤسسات إتفاقية بريتون وودز في يوليو 1944 وأنشئ البنك عام 1945. بدأ في ممارسة نشاطه في يونيو 1946، ولقد جاء إنشاؤه لتلبية الحاجة الماسة إلى رأس المال لتمويل الأعمال وإعادة البناء لما دمرته الحرب العالمية الثانية وتنمية إقتصاديات الدول المتخلفة، ومن ثم أعطى البنك خلق و منح أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تحقق أغراضه، وهو يمثل قمة التعاون بين رأس المال الخاص ورأس المال الحكومي العام في مجال الإستثمار الدولي:

بالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض فإن البنك يقدم العديد من الوظائف أهمها:

- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة إقتصاديا، وهي تقدم كجزء جوهري من الأعمال التحضيرية لعمليات الإقتراض، مثل تحديد أسبقية المشروعات، وإبداء النصح والتدابير الإدارية والتنظيمية لتنفيذ هذه المشروعات.
- تشجيع الإستثمار الخاص لما يضمن نمو واسع للقطاع الخاص، بما يساعد على تأصيل العادة الإدخارية وإيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية. وإجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الإقتصادي.
- فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء وتدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء إلى إدارة التنمية.

---

[1]- قارو نورة، خوميجة فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

وفي هذا الإطار فقد تطور البنك الدولي وتوسعت أنشطته للدرجة التي معها أصبح يرمز إليه كمجموعة تضم ثلاثة مؤسسات رئيسية يطلق عليها مجموعة البنك الدولي وهذه المؤسسات هي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الرابطة الدولية للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية.

وتعمل المجموعة على المساعدة في تحقيق التقدم الإقتصادي ورفع مستوى المعيشة[1].

**4- منظمة التجارة العالمية: WORLD TRADE ORGANIZATION.**

أصبحت منظمة التجارة العالمية من الركائز الأساسية في نظام العولمة لأنها المشرفة الرئيسية على نطاق التجارة والتي أنشئت عام 1948 كإتفاق متعدد الأطراف حيث تضع وتنظم إطارا عاما في التجارة الدولية، وعلى مدى عمر الجات أضيفت العديد من التعديلات والإتفاقيات من خلال جولات المفاوضات التجارية التي بلغت 08 جولات، وكان آخرها جولة الأورجواي، وأصبحت منظمة التجارة العالمية هي المنظمة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ العولمة على المستوى التجاري والإقتصادي وتضم مجموعة من القواعد والقوانين التي تلتزم بها الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات والأفكار، وتحدد حقوق وإلتزامات الدول الأعضاء في إطار عام واسع ومتعددة الأطراف.

- تضع المنظمة إطارا عاما لإلتزامات الدولة في التخفيضات الجمركية تتضمن حدا أعلى من التعريفة على المنتوجات المختلفة مع وجود جداول تتضمن ذلك.

ومن أجل حماية المنافسة فإن منظمة التجارة العالمية تقوم بمكافحة الممارسات التجارية غير العادلة مثل: الدعم الحكومي للصادرات، أو لجوء بعض المصدرين إلى تخفيض أسعار المنتجات المصدرة على الأسعار المحلية وهو ما يعرف بالإنحراف، ومنه فإنها قد أسهمت في تأكيد تيار العولمة وعولمة الأسواق وإتجاه الدول إلى الإستفادة من مزاياها التنافسية[2].

---

[1] - خبابة عبد الله وبوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر 2009، ص ص 258-259.

[2] - نفس المرجع السابق، ص 256.

إن هذه المؤسسات الكبرى للعولمة (منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ليست هي التي تسعى لتحقيق العولمة ولكن هناك مؤسسات أخرى تعمل على تحقيقها وهي:

- الأحزاب والمنظمات السياسية على إختلاف إتجاهاتها.
- الإتحاد والمؤسسات ذات الطابع الدولي.
- الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمي والعلماء.

**المبحث الثاني: أهداف، أبعاد وآثار العولمة.**

تؤدي العولمة إلى دمج المجتمعات معا في مجتمع عالمي واحد يخضع لسوق عالمية، فلم تعد للحدود بين الدول أهمية ولا للقوميات، هذا يدل على أن للعولمة أبعادا لا بد من أخذها بعين الإعتبار إذا أردنا كشف دور العولمة وأهدافها وتأثيرها على دول العالم، لذلك سوف نحاول في هذا المبحث تحديد أهداف العولمة وأبعادها وكذا آثارها الإيجابية والسلبية. **المطلب الأول: أهداف العولمة.**

تسعى العولمة لتحقيق الأهداف التالية:

- تفكيك وإزالة الحدود الفاصلة والحواجز وإنهاء الإقتصاد المحلي والإنعزال القومي بإعتبار هذا كله عبء ثقيل على كاهل عملية العولمة والوصول إلى سوق عالمي مفتوح بدون حواجز جمركية، إدارية، عرقية، جنسية وبالتالي إقامة سوق متسع ممتد يشمل العالم كله إلى أن يصبح كتلة واحدة متكاملة.
- بناء هياكل إنتاجية مثلى لإنتاج السلع وتقديم الخدمات وصناعة الأفكار على مستوى الحجم الإقتصادي الكبير، الذي يأخذ في معطياته السوق العالمي الجديد، والذي يفرض على الأطراف المختلفة الإعتراف به بإعتباره:
- الأكثر إشباعا لإحتياجاتهم والأكثر توافقا مع مطالبهم ورغباتهم.
- الأكثر إستجابة والأسرع إتاحة والفائق وفرة والأشمل تنوعا.
- إعطاء الفرصة الكاملة لقوى الإبتكار، الإبداع، التحسين، التطور والتنمية ويتم من خلال الوصول إلى:

- منتجات سلعية وخدمية وفكرية مبتكرة وجديدة.
- نظم تسويق عالية الكفاءة والإشباعية بحيث يحقق الرضا الكامل، ويضمن إستمرار العمل والزبون في التعامل.

- أدوات تمويلية مبتكرة بحيث يمكن إدخال نقود الكترونية وغير إلكترونية فائقة السيولة، والتي تضمن تغطية النشاط الإقتصادي، وتحقيق الإنعاش والرواج الدائم والمستمر وتضمن توسعه.
- تنمية الإحساس بالتواصل والإرتباط ما بين كافة الدول، وما يعمق ويزيد من إندماج الأفراد ببعضهم البعض، وتذويب الفوارق خاصة فوارق الأجناس والقوميات ومن ثم تتحول إلى مجالات تكامل وإتفاق، وبالتالي تحدث إندماجا في منظومات ونظم القيم الفكرية.

**المطلب الثاني: أبعاد العولمة.**

لا شك في أن للعولمة عدة أبعاد تظهر التبعات التي تنجم عنها، وكذا آثارها السلبية والإيجابية التي تتركز على المجتمع الدولي والمجتمعات الإقليمية، لذلك سوف نتحدث في هذا المطلب عن أهم أبعاد العولمة منها: الإقتصادية والسياسية والثقافية وكذا الإجتماعية.

**1- البعد الإقتصادي:**

يعني البعد الإقتصادي للعولمة التحول نحو إقتصاد السوق ومنع الدولة من التدخل في النشاطات الإقتصادية ورفع الحواجز أمام حركة المال وإنتقاله. أما العولمة الإقتصادية فهي عملية سيادة نظام إقتصادي واحد، ينطوي تحته مختلف بلدان العالم في منظومة متشابكة من العلاقات الإقتصادية، تقوم على أساس تبادل الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال، ونتيجة لظهور الشركات المتعددة الجنسيات فقد تطورت العلاقات الإقتصادية بين بلدان العالم وتضخمت هذه الشركات لإستفادتها من فروق الأسعار ونسبة الضرائب ومستوى الأجور وإنتهاء بتركيز الإنتاج في المكان الأرخص ونقله إلى الإستهلاك في المكان الأغلى على مستوى العالم، والعولمة هي صناعة الأسواق التي تضمن عالمية التصدير والإستيراد، والعولمة الإقتصادية هي أيضا الإقتصادات العالمية المفتوحة على بعضها، وهي إيديولوجيا ومفاهيم الليبيرالية الجديدة التي تدعو إلى تصميم الإقتصاد والتبادل الحر كنموذج مرجعي، وإلى قيم المنافسة والإنتاجية، وهي تعد العالم بالرفاه وبالمزيد من التقدم.

وتهدف العولمة الإقتصادية إلى تحول إهتمام العالم بالإقتصاد أكثر من إهتمامه بأي شكل آخر والعمل على سلعنة العالم، وتحويل أفراده إلى مجرد مستهلكين للسلع والخدمات التي تروج على

النطاق العالمي من قبل الشركات متعددة الجنسيات على أساس الإحتكار التكنولوجي والمالي والمعلوماتي والخدماتي.

- اتسمت العولمة الإقتصادية بتحرير التجارة العالمية، وتقليص دور الدولة في مختلف الفعاليات، وإعلاء دور القطاع الخاص، وتسهيل إنتقال السلع والخدمات وحركة رأس المال بين دول العالم، وأبرز مؤسسات هذا البعد هي الشركات عابرة القارات ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتظهر تأثيرات العولمة الإقتصادية في:

- خفض الرسوم الجمركية على السلع وإزالة القيود التي تعيق التجارة الخارجية وتسهيل إنسياب حركة رؤوس الأموال.
- شيوع التنافس التجاري طبقا لمبدأ الجودة والسعر.
- الإتجاه نحو الخصخصة لما لها من دور إيجابي بزيادة التنافس وتحسين نوعية الأداء والخدمة.

يتضح مما تقدم أن العولمة الإقتصادية تستند إلى مفهوم إقتصاد السوق من خلال إلغاء الحواجز والحدود، وإلغاء القيود التي تعيق تحركات رؤوس الأموال والخدمات والبضائع والسلع وأدوات التكنولوجيا علما بأن تطبيق إقتصاد السوق يقود إلى النتائج التالية:

- تقليص دور الدولة في الإقتصاد وكف يدها عن الدعم الذي كانت تقدمه بدعم أسعار السلع الأساسية و الخدمات الإجتماعية كالتعليم والصحة.
- خصخصة المشروعات العامة المملوكة للدولة ومنح القطاع الخاص الدعم ليحل محل الدول.
- هيكلة الإقتصاد بحيث يصبح منظرا لإقتصاد الدولة الرأسمالية الليبيرالية.

**2- البعد السياسي[1]:** إن البعد السياسي للعولمة يشير إلى انتشار مبادئ الديمقراطية وتقليص دور الدولة الوطنية، وبروز تكتلات سياسية إقليمية، والإنتقال الحر والسريع للسياسات والقرارات والتشريعات من المجال المحلي إلى المجال العالمي. وأن السياسة مرتبطة أشد الارتباط بمفهوم السيادة وبممارسة الدولة لصلاحياتها وسلطاتها على شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية. ورغم

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 63-66.

كل المستجدات العالمية مازالت الدولة القومية نقيض العولمة، ونتيجة لطبيعتها المحلية ستكون مقاومة للعولمة التي تتضمن إنكماش وإلغاء الحدود الجغرافية، وربط الإقتصاديات والثقافات والأفراد بروابط تتخطى الدولة وسيطرتها على مجالها الوطني والمحلي.

ثم أن جوهر العولمة السياسية هو قيام عالم بلا حدود سياسية، رغم المقاومة التي تبديها السياسة ومعها الدولة القومية للعولمة. وذلك بفعل معطيات مادية ومعنوية ستتكون مستقبلا في ظل الإتجاه المتزايد نحو عالم بلا حدود ثقافية في حين يرى البعض أن قيام عالم بلا حدود سياسية وثقافية وإقتصادية وإن قلص سيادة الدولة لن يسقط كل مظاهر السيادة، كما أنه لن يؤدي إلى قيام حكومة عالمية تدير شؤون العالم بأبعاده المختلفة. أما الدولة فأصبحت الآن مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد إنكماشا وترابطا، ولم تعد صاحبة القرار الوحيد، وليست المسؤولة بشكل كامل عن أفرادها وحدودها وإقتصادها وبيئتها ومصيرها. ويشير البعض الآخر إلى أن هناك تناميا في الحد من تدخل الدولة في القطاعات السياسية والإجتماعية لصالح الخصخصة وإعادة الهيكلة واللامركزية في إتخاذ القرارات وهذا يتناسق مع توجهات الدول في التكييف مع تيار العولمة.

- ومن أهم ملامح العولمة السياسية:

- إنهيار النظام الدولي القديم وبروز نظام عالمي جديد (من ثنائية إلى أحادية) (من شمولية إلى ديمقراطية وتعددية سياسية).
- تزايد المشكلات العالمية العابرة للحدود وتصاعد حدتها: كالمخدرات و غسيل الأموال والهجرة غير المشروعة وتلوث البيئة والأمراض الفتاكة والإرهاب الأمر الذي هدد الحكومات، لذا ظهرت مسألة التعاون المشترك والتنسيق الموحد على الصعيد العالمي مما دفع بعض الدول إلى تكييف سياستها وفق خدمة هذه القضايا.
- إتساع مجال عمل الأمم المتحدة خصوصا في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين والتنمية والتحول الديمغرافي وحقوق الإنسان.
- تقلص سيادة الدولة في نتيجة عدم قدرتها على ضبط تدافع الأفكار والمعلومات والسلع والأموال المهاجرة عبر الحدود، وذلك بفعل الثورة في مجالات الإتصال والمعلومات والإعلام إلى جانب الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة

التجارة العالمية جميعها فرضت قيودا ومحددات على قرارات الدول وسياستها، وتعتبر دول العالم الثالث من أكثر الدول تأثرا بهذه التحولات.

- إعادة تعريف عناصر قوة الدولة في ظل العولمة: كانت قوة الدولة تحسب بعدد السكان والمساحة والموارد الطبيعية وحجم القوات المسلحة ودرجة تسليحها والإجماع الوطني، إلا أن المستجدات العالمية قد حددت عناصر قوة الدولة بما يلي:

- توافر المعلومات وإمتلاك القدرة على تحديثها وتحليلها وقراءة دلالاتها.
- قدرة الدولة على التفاعل بكفاءة وفاعلية مع الأزمات الداخلية والخارجية.
- القدرة على مواجهة التكنولوجيا وآفاتها: كفيروس الحاسوب والقرصنة في شبكة المعلومات.
- التكامل والتناسق بين مختلف عناصر قوة الدولة من خلال إستخدام المعلومات الحديثة.

**3- البعد الثقافي [1]:** لقد إختلفت الآراء حول عولمة الثقافة، فهناك من رفض ومن يقبل بإمكانية عولمة الثقافة فالبعض يقول أن الثقافة لا تعولم وأن أية عولمة هي في حقيقة الأمر هيمنة لثقافة معينة على الثقافات الأخرى، وهذه الهيمنة تستند إلى قوة من خارج مجال الثقافة سواء كانت مستمدة من مجال التكنولوجيا أو الإقتصاد أو القهر السياسي، ويقول البعض الآخر بإستحالة قيام ثقافة معولمة بالرغم من إنتشار العولمة في مجالات أخرى فإنها لن تمتد إلى مجال الثقافة، ويتوقع آخرون وجود نوعية جديدة من العلاقة بين العولمة والثقافة التي لا تقوم على هيمنة ثقافة واحدة فقط ولا التنوع الثقافي فحسب، وأن السعي من أجل تقارب الحضارات يؤدي إلى خلق عالم بلا حدود ثقافية ما هو إلا وجه من الوجوه العديدة للعولمة الثقافية حيث أن العولمة الثقافية قد تتجه نحو صراع الحضارات ونحو الهيمنة لثقافة واحدة على سائر الثقافات ونحو نشر الثقافة الإستهلاكية وجعلها الثقافة الأكثر رواجا على الصعيد العالمي، فالعولمة الثقافية التي تمهد الطريق حاليا لترابط المناطق الثقافية يمكن أن ترسخ إنقسام العالم إلى مناطق حضارية مغلقة.

ويتفق أغلب الباحثين على أن العولمة الثقافية ما هي إلا عملية تعمم الثقافة الأمريكية على العالم، ويحاول بعض الكتاب الأمريكيين الإيحاء إلى أن هناك عوامل سلبية في الثقافات الأخرى للبلدان الأخرى، مما يؤدي إلى سيطرة الثقافة الأمريكية على هذه الثقافات، هذه الصفات السلبية هي:

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 69-72.

- أنها ثقافات نخبة وصفوة.
- ثقافات مكبلة بالقيود.
- ثقافات تستخدم لغة لا تفهمها غير فئة قليلة من الصفوة أو رجال الدين.
- لا تلبي إحتياجات الإنسان المعاصر الذي يبحث عنها في الثقافات الوافدة إليه أو الغازية لمجتمعه.

وأيا كانت الآراء والموقف فإن العولمة تحاول صياغة ثقافة عالمية موحدة لها قيمتها ومعاييرها والغرض منها ضبط سلوك الشعوب، وترتبط أهم مضامين العولمة الثقافية بثقافة التكنولوجيا وتعني فكرة عولمة الثقافة خلق ثقافة عالمية تعتمد على التطور التكنولوجي وهذا ما قد حصل فعلا إذا نظرنا إلى تكنولوجيا المعلومات والأنترنت، غير أن عولمة الثقافة يحمل في طياته غايات إستعمارية.

**4- البعد الإجتماعي[1]:** تعني العولمة الإجتماعية بروز المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية التي تهدف إلى خلق المجتمع المدني العالمي الذي يراقب نشاطات الدول وسياساتها في مجالات حقوق الإنسان والبيئة والإرهاب والمخدرات والجريمة والقضايا الإجتماعية والإنسانية. وزاد الإهتمام بأدوار الأقليات ودور المرأة الاجتماعية كالتعليم والعمل وتولي المراكز القيادية وقد أدى تبني إقتصاد السوق إلى النتائج الاجتماعية التالية:

-إرتفاع نسبة الفقر وزيادة حجمه نتيجة إرتفاع الأسعار وتقليص الدعم للسلع الأساسية.

- الفرز الطبقي للمجتمع بشكل حاد وذلك بوجود طبقة ذات نفوذ هي الطبقة العليا وإنحصار الطبقة الوسطى وزيادة حجم الطبقة الدنيا.
- التخلص من العمالة الزائدة مما يرفع نسبة البطالة ويرفع نسبة الفقر.
- إنسحاب الدولة وتخفيض مساهماتها في الضمان الإجتماعي خاصة في الصحة والتعليم الأمر الذي يؤدي إلى أن ينسحب الفقراء من التعليم ويصبح التعليم طبقي في المجتمع.

ويلخص بعض الباحثين القضايا الاجتماعية التي يمكن أن تشكل مجالا لنشاط منظمات المجتمع المدني بما يلي:

- قضية الإنفجار السكاني، والتي تعتبر أخطر مشاكل الجنس البشري التي تضغط على الموارد والبيئة.

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 74-75.

- قضية الفقر والفقراء في العالم، فالعالم يضم حاليا أكبر عدد من الفقراء، فمعدل دخل الفرد في الدول الفقيرة لا يزيد عن 400 دولار سنويا.
- قضية حقوق الإنسان، تشير البيانات إلى أن حوالي مليارين من سكان العالم يعيشون في ظل أنظمة قمعية وسلطوية تمارس درجات عالية من الظلم والقمع وتشير البيانات أن 67 دولة فقط هي التي تلتزم بحقوق الإنسان.
- قضية المخدرات والجريمة وإنتشارها على الصعيد العالمي.
- قضية الإرهاب والتطرف.

**المطلب الثالث: آثار العولمة.**

يمكن القول أن للعولمة نوعان من الآثار هما:

**1 - الآثار السلبية: تتمثل في [1].**

- سحق الهوية والشخصية الوطنية المحلية، وإعادة صهرها وتشكيلها في إطار هوية وشخصية عالمية، أي الإنتقال بها من الخصوصية الخاصة إلى العمومية العامة، بحيث يفقد الفرد مرجعيته ويتخلى عن إنتمائه وولائه، ويتنصل من جذوره.
- سحق الثقافة والحضارة المحلية الوطنية، وإيجاد حالة إغتراب ما بين الإنسان والفرد، وتاريخه الوطني، والموروثات الثقافية والحضارية التي أنتجتها حضارة الآباء والأجداد.
- إلغاء المصالح والمنافع الوطنية، خاصة عندما تتعارض مع مصالح العولمة، أو مع تياراتها المتدفقة في كافة المجالات، نزوع العولمة إلى الإنفتاح الواسع، ومحاربتها أية قيود تحول بينها وبين ما تسعى إلى الوصول إليه.
- إستباحة الخاص الوطني، وتحويله إلى كيان رخو ضعيف غير متماسك، وبصفة خاصة عندما يكون هذا الخاص لا يملك القدرة على التحور أو التطور، أو إعادة تشكيل ذاته بشكل جديد قابل للتكيف مع تيار العولمة.
- السيطرة على الأسواق المحلية من خلال قوى فوقية تمارس سطوتها وتأثيرها ذو النفوذ القوي على الكيانات المحلية الضعيفة وسحقها، وتحولها إلى مؤسسات تابعة لها.

---

[1]- محسن احمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 165-168.

- فرض الوصاية الأجنبية بإعتبار أن العولمة مصدرها أجنبي، وبإعتبار أن هذا الأجنبي أكثر تقدما وقوة ونفوذا، ومن ثم إذلال كل ما هو محلي والتنصل من إفرازاته وثماره.

**2- الآثار الإيجابية: وتظهر في:**

- المجال الإقتصادي والذي من خلاله يتم إعادة تشكيل العالم إنتاجا وتسويقا وتمويلا وتنمية بشرية، ومن خلال مؤسسات إقتصادية عالمية بالغة الضخامة لدرجة غير معهودة. وتشرف على الجانب الإقتصادي للعولمة، وتقوم بإنتهاج سياسات يكون من شأنها تعزيز وتنمية ثروة العالم.
- المجال التفعيلي الإداري والذي من خلاله يتم تفعيل تيار العولمة تخطيطا، وتنظيما وتحفيزا ومتابعة ورقابة، بالشكل الذي يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن العولمة ليست صدفة عشوائية إرتجالية، وإنما هي نتاج عمل إداري عاقل ورشيد، وجهد منظم وفعال قائم على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة. أدى إلى البحث عن طرائق جديدة للإدارة، ومن ثم بروز فكر إداري متعولم يدير المشروعات بالأسلوب والشكل الذي يتفق مع إحتياجات ومتطلبات العولمة.
- المجال الثقافي وأبعاده الكلية الشاملة، وبإعتبار أن الثقافة هي منتج واسع التسويق يتم تسويقها على نطاق العالم بأكمله، وبشكل تجاري فائق غير معهود من قبل، ومن ثم بروز وعي جديد وإدراك ومفاهيم وقناعات ورموز ووسائل ووسائط ثقافية جديدة تتفق مع عصر العولمة.
- المجال السياسي من حيث إحلال مجموعة مختلفة من القضايا السياسية العالمية محل قضايا السياسة الدولية القائمة الآن، والتي ترتبط بفكرة القطبية السائدة الواحدة الآن، أو بفكرة الوحدة العالمية كمصدر ومنبع لتدفق تيار العولمة، ونشوء فكرة وحدة العالم.
- المجال الإجتماعي من حيث بروز المجتمع الحضاري المدني في إطاره الكوني المتعاظم حيث يحقق فكرة الإنسان العالمي، وبما له من حقوق وبما عليه من إلتزامات، وما يثيره هيكل القيم وبنيات العادات والتقاليد المتعولمة، والتي تثير وتحث على إنشاء قضايا إنسانية مشتركة يتشكل في مجموعها العام إطار المجتمع العالمي الكوني المتعاظم.

**خلاصـــــة:**

العولمة هي وليدة التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي، وكذلك التحولات الجذرية في النظام العالمي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين وقد ساهمت ثورة العلم والتكنولوجيا والتطور الهائل في منظومات الإتصالات والخدمات الإعلامية في ظهورها، وهي تتسم بعدة خصائص منها: تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات، وكذا تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة، ومما لا شك فيه أن هناك عدة أسباب وعوامل أدت إلى ظهورها فمنها ماهو إقتصادي مثل: إنخفاض القيود على التجارة والإستثمار، التقدم التكنولوجي وإنخفاض تكاليف النقل والإتصالات بالإضافة إلى عوامل أخرى سياسية، ثقافية وإجتماعية، وهي تقوم بتحقيق أهدافها من خلال عدة قنوات تعمل على إدارتها وهي : صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية والبنك العالمي والشركات متعددة الجنسيات وهي تسعى أساسا إلى تحويل العالم إلى قرية صغيرة من خلال إزالة القيود وتحرير المعاملات الإقتصادية والوصول إلى سوق عالمي واحد بدون حواجز أو فواصل جمركية، ولكن على الرغم من الآثار والنتائج الإيجابية التي حققتها العولمة مثل توفيرها فرص عمل جديدة تسهم في حل مشكلة البطالة من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر مما تتيح إستغلال وتوزيع الموارد الإنتاجية على المستوى العالمي، إلا أن لها تأثيرا سلبي على الدول منها: سيطرة القوى العظمى على الأسواق المحلية، الإلغاء التام للمصالح والمنافع الوطنية خاصة عند تعارضها مع مصالح العولمة لذلك كان لزاما على الدول أن تقوم بوضع الآليات والسياسات والأدوات التي تعظم الآثار الإيجابية والتي تحاول في نفس الوقت تقليل الآثار السلبية عند أقل درجة ممكنة.

# الفصل الثالـــث

## تطور الأداء البنكي في ظل العولمة الإقتصادية

**تمهـــيد:**

في ظل العولمة الاقتصادية حدثت الكثير من التغيرات البنكية العالمية والمحلي، بحيث وجدنا أنه مع تصاعد وسيادة العولمة ظهرت العديد من هذه التغيرات التي أخذت تؤثر بقوة في الجهاز البنكي وأدائه وسياساته وعملياته على نطاق أي دولة من دول العالم، ويصبح التأثير مسألة حتمية لا يستطيع أي بنك التخلص من آثارها.

والمشكلة الأساسية أمام كل بنك هو كيفية الاستفادة من العولمة والتعظيم من آثارها الايجابية وكذلك مواجهة تهديداتها وآثارها السلبية، ومن أجل الاستفادة من العولمة كان لزاما على البنوك أن تقوم بوضع آليات وسياسات متطورة وتقوم بتحويلات جذرية التي من شأنها الاستفادة من التطورات الخاصة في السوق البنكية العالمية ولهذا عمدت إلى تطوير خدماتها البنكية والتوسع أكثر من منح هذه الخدمات، وكذلك الأخذ بنظام البنوك الشاملة، الخوصصة والاندماج المصرفي.

ولهذا سوف نحاول في هذا الفصل الحديث عن تطور الأداء المصرفي في ظل العولمة الاقتصادية الذي من خلاله سوف نتطرق في المبحث الأول إلى الاتجاهات الحديثة في المجال البنكي وهذا بالحديث عن الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمة البنكية وكذلك أهم السياسات البنكية المعاصرة ثم التطرق إلى أثر تحرير التجارة البنكية على البنوك.

ثم نستعرض في المبحث الثاني إلى ذكر أهم الآثار الاقتصادية للعولمة على البنوك مثل: التحول نحو البنوك الشاملة، الاندماج البنكي وظاهرة خوصصة البنوك بالاضافة إلى التطرق إلى لجنة بازل للرقابة البنكية.

**المبحث الأول: الاتجاهات الحديثة في المجال البنكي.**

يمكن القول أن الخدمات البنكية كغيرها من أوجه النشاطات الاقتصادية، قد مرت بالعديد من مراحل التطور، حيث تحول النشاط من مجرد القيام بعمليات الإقراض والإيداع في داخل حدود الدولة المعنية إلى قيام البنوك وتملكها الكثير من المشروعات الصناعية والخدمية والتجارية، وكذلك قيامها بتصدير خدماتها إلى خارج حدود الدولة، وإنتشار فروع الكثير من البنوك في معظم دول العالم، وظهور البنوك متعددة الجنسيات .

لذلك سوف نحاول في هذا المبحث التطرق إلى بعض الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمة البنكية ثم التحدث عن أهم السياسات البنكية المعاصرة وأخيرا التحدث عن البنوك وتحرير تجارة الخدمات البنكية.

**المطلب الأول: الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمة البنكية.**

لا شك أن التحول الكبير والتنوع الملحوظ في الخدمات البنكية أو في صناعة البنوك بصفة عامة كانت بمثابة ضرورة فرضها واقع التطور والنمو السريع في مختلف الأنشطة الاقتصادية في دول العالم المختلفة وهذا ما جعل العديد من الممارسين في صناعة البنوك يرون أن المشكلة الحقيقية التي تواجه رجال البنوك تكمن في كيفية إدارة ومواجهة التغير والتطور في سوق الصناعة البنكية التي أصبحت تتصف بالمنافسة الشديدة.

وبخصوص الاتجاهات الحديثة في مجال صناعة الخدمات البنكية فمن الممكن تلخيصها في الآتي:[1]

1- **التنويع في الأنشطة والخدمات البنكية:** لم تعد الخدمات البنكية الآن تقتصر على الإقراض والإيداع وما يرتبط بها من أنشطة بنكية، حيث تشير الدلائل العملية إلى تنوع وتعدد الخدمات والأنشطة التي تقوم بها البنوك في الوقت الحالي سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وفي هذا الخصوص يمكن الإشارة إلى الوضع على النحو التالي:

- شراء أو إنشاء وإدارة شركات صناعية وتجارية وزراعية وخدمية أو المساهمة فيها.
- إنشاء العديد من الفروع للبنك الأم والتي تقوم بإعطاء الخدمات البنكية التقليدية (الإقراض، إيداع حسابات تجارية، تحويلات نقدية...)

---

[1] - سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة، ط1، الأردن، 2009.

- دخول البنوك في صناعة التأمين من خلال تقديم كافة الخدمات الخاصة بالحسابات الآلية، الاستثمار المشترك، السمسرة، وإصدار عقود التأمين بأنواعها المختلفة.
- تقديم كافة الاستثمارات ودراسات الجدوى الاقتصادية وإدارة المشروعات الجديدة في مجال الصناعة والتجارة والزراعة.
- البنوك الآن تمنح خدمات بنكية للأفراد مثل تنظيم وتخطيط الضرائب الشخصية، وميزانيات الإنفاق، دفع الإيجارات، منح بطاقات الائتمان أو الضمان، وبطاقة الشيكات وكذلك شراء والتأمين على مختلف الوسائل.
- تنظيم وإدارة كل ما يتعلق بتقديم وصرف المعاشات والمنافع الاجتماعية التي يحصل عليها الأفراد من الدولة.
- منح الأفراد بطاقات صرف نقدية من الوحدات الآلية التابعة لفروع البنك في كل مكان حتى يستطيع الرد الحصول على أي مبلغ من دون التقيد بمواعيد العمل الرسمي في البنوك، وتمنح لأصحاب الحسابات الجارية وحسابات الإيداع.
- التعامل في كافة الأوراق المالية وما يرتبط بها من أنشطة وتقديم كافة التسهيلات للشركات التجارية التي ترغب في إصدار بطاقة الضمان.

**2- التوسع الكبير في استخدام تكنولوجيا الخدمات البنكية.**

من أهم مظاهر التقدم في تقديم الخدمات البنكية هي التوسع الكبير في استخدام الكمبيوتر، حيث أدى إلى السرعة في تقديم الخدمات وتقليل الأعباء البيروقراطية، وقد أدى هذا أيضا إلى مواكبة التزايد في حجم المعاملات المالية، كما يمكن للعميل معرفة رصيده ومجموع وتفاصيل مسحوباته، وتواريخها وإمكانية حصوله على خدمات في أي فرع من فروع البنك.

كذلك من مظاهر التقدم في تكنولوجيا الخدمات البنكية هو ظهور البنوك الآلية وإدخال خدمات الحاسب على الشبابيك، إضافة إلى بطاقة الإئتمان، وبطاقة الصرف النقدية وبطاقة الشيكات.

ويقوم كذلك البنك بتقديم الاستثمارات لكافة الجهات بما في ذلك قيامها ببيع نظم المعلومات الإدارية والبرامج الخاصة بالرقابة على المخزون وحسابات الأجور.

**3- النمو عن طريق الاندماج:**

لتحقيق هدفي النمو والتوسع، تلجأ بعض البنوك الكبيرة خاصة في الدول المتقدمة إلى الاندماج بعضها البعض لتكوين مجموعات بنكية تقدم سلسلة من الخدمات البنكية المتكاملة وتحقيق التغطية الشاملة للبلد المعين، وهذا بالإضافة إلى غزو أسواق الخدمات البنكية في خارج الدولة.

**4- التدويل:**

تتجه البنوك في الوقت الحالي إلى تدويل أنشطتها أي الغزو أو الدخول في أسواق الخدمات البنكية خارج حدود البلد الأم، كما نجد الشركات المتعددة الجنسيات، نجد أيضا البنوك المتعددة القوميات، ومن بين الأسباب التي أدت إلى التدويل نذكر منها ما يلي:

- تجنب الخطر عن طريق تنويع الأسواق، بصفة خاصة خطر المنافسة وتشبع السوق المحلي، وكذلك أي اضطرابات عمالية تؤثر على النشاط الاقتصادي.
- انخفاض التكاليف (تكاليف العمالة، الأرض، وبعض مقومات الإنتاج الأخرى) بالمقارنة بنظيرتها في الدولة الأصلية.
- الاستفادة من الحوافز والامتيازات التي تقدمها الدولة المضيفة.
- الرغبة في النمو والتوسع.
- نذكر عددا من الاستراتيجيات التي تستطيع البنوك من خلالها غزو أسواق جديدة في الخارج ومن بينها:

- تعيين مراسلين للبنك في الدولة المضيفة للمساهمة بالخبرة والمعلومات.
- إنشاء فروع مملوكة بالكامل للبنك الأم.
- إنشاء البنوك ذات الاستثمار المشترك مع بنك وطني، حيث يساهم كل من المستثمر الأجنبي والوطني في رأس المال والإدارة معا.

**5- التطور التنظيمي والإداري:** إن التنوع والتوسع والتقدم التكنولوجي في أداء الأنشطة وتقديم الخدمات البنكية يتطلب بالضرورة درجة عالية في البناء التنظيمي والإداري للبنوك بالإضافة إلى أساليب إدارة العمليات البنكية وإنجاز الوظائف الإدارية، وفي هذا الخصوص يمكن عرض الاتجاهات الحديثة في مجالات التنظيم والإدارة في البنوك على النحو التالي:

**1-5: إختصاصات الإدارة العليا:** ويضم مجلس الإدارة، رئيس مجلس الدائرة، مديري التنفيذ والخبراء. وبالنسبة لإختصاصات ومهام مجلس الإدارة تتمثل في:

- تحديد مستويات الربح المرتقبة، ووضع سياسات تنويع الخدمات البنكية.
- وضع الخطط والسياسات الخاصة بالعمالة وإدارة السيولة، وتحديد طرق مواجهة الأخطار.
- وضع خطط الاستثمار، وسياسات العلاقات العامة.

**2-5:** نظام وأسلوب الإدارة والتنظيم: وتتلخص إتجاهاته الحديثة فيما يلي:

- إستخدام نظام الإدارة بالأهداف في كل الفروع وكذلك في كل الأقسام والإدارات الوظيفية.
- التدريب المستمر لأعضاء الإدارة العليا على الأساليب العلمية في التخطيط والتخطيط الإستراتيجي.
- المرونة الكبيرة في بناء الهياكل التنظيمية وإدارة العمليات البنكية لإستيعاب أي تغيير في أنشطة وخدمات البنك وكذلك لمواجهة تغيرات السوق.
- تعدد أسس بناء الهيكل التنظيمي حيث تتجه معظم البنوك الآن إلى بناء هياكلها التنظيمية على أكثر من أساس.
- اهتمام البنوك الحديثة بالعلاقات الإنسانية في العمل بدرجة كبيرة جعلها تنشئ إدارة خاصة تسمى إدارة العلاقات الصناعية.
- الاهتمام بإنشاء وحدات لخدمة المعلومات والكمبيوتر والبحوث في جميع المجالات.
- فصل الإيرادات المحققة من بيع الخدمات غير البنكية مثل: تقديم الاستشارات، خدمات نظم المعلومات.

وأخيرا بخصوص البنوك متعددة القوميات، فنجد أنها تخطط وتنظم نشاطها وجميع عملياتها الخاصة بتقديم الخدمات البنكية على الأساس الدولي والمحلي، لكل القطاعات السوقية المختلفة.

**المطلب الثاني: السياسات البنكية المعاصرة.**

تستخدم البنوك عدة سياسات للحصول على الموارد اللازمة لمواجهة إلتزاماته تجاه عملائه، وبعد الاتجاهات الحديثة التي حصلت في مجال الخدمات البنكية كان لزاما على البنوك

إتباع سياسات بنكية معاصرة تتلاءم مع التغيرات والانعكاسات التي حدثت في مجال تقديم الخدمات البنكية.

لذلك سوف نحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم السياسات البنكية المعاصرة مثل سياسة السيولة، سياسة رأس المال وسياسة القروض والسلفيات.

**1- سياسة السيولة**:

لا يستطيع البنك أن يحتفظ بكل أمواله في صورة سائلة، كما أنه لا يستطيع أن يوظف كل موارده المالية في أوجه الاستخدام المختلفة من إقراض وإستثمار وغيرها. ولأن التشريعات البنكية وكذلك متطلبات عملية تفرض عليه الاحتفاظ بجزء سائل من السيولة النقدية وشبه النقدية. إذ على البنك أن يوازن بين متطلبات السيولة ومتطلبات الربحية.

**1-1- تعريف السيولة:** وفقا لمفهوم السيولة فإنها تعني: إحتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع أو السحب من الإعتمادات المفتوحة للعملاء[1].

- وتعني السيولة على مستوى الجهاز البنكي قدرة هذا الجهاز على تلبية طلبات الإئتمان في أي وقت[2].
- والسيولة بمعناها العام: هي مدى توافر أصول سريعة للتحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير[3]

**1-2- مكونات السيولة:** تتكون عناصر السيولة لدى البنك من الأصول التي تتكون من نقود أو التي يمكن بيعها وتحويلها إلى نقود بسرعة معقولة ودون أن يتحمل البنك خسائر كبيرة في هذا السبيل، ويمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما:

**1-2-1- السيولة الحاضرة:** وهي عبارة عن النقدية الحاضرة لدى البنك وتحت تصرفه وتشمل ما يلي:

- النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك.
- الودائع لدى البنوك الأخرى، ولدى البنك المركزي (الإحتياطي النقدي).

---

[1]- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 141.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 142.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 143.

**1-2-2- السيولة شبه النقدية:** تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصنيفها أي بيعها أو رهنها، فهي تتميز بقصر أجل الاستحقاق وإمكانية التصرف السريع فيها، وهي تتكون من أذونات الخزانة، الأوراق التجارية برسم الخصم والتصفية الجزئية لمحفظة الأوراق المالية[1].

**2: سياسة الإقراض والسلفيات:**

الإقراض هو المحور الأساسي لعمل البنوك، إذ تعتبر القروض المورد الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك في إيراداته حيث تمثل الجانب الأكبر من الاستخدامات والقروض هي التي تمكن البنك أساسا من دفع الفوائد المستحقة للمودعين لديه ومن تدبير قدر ملائم من الربح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياطات السحب من العملاء.

**2-1: تعريف سياسة الإقراض:** يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصلات القروض، وتلك التي تحدد ضوابط منح القروض ومتابعتها وتحصيلها وبناءا على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية، المعنية بنشاط الإقراض[2].

**2-2: مكونات ومحتويات سياسة الإقراض:** لا توجد سياسة موحدة تطبق في البنوك، ولكن تختلف سياسة الإقراض من بنك لآخر وفقا لأهدافه ومجال تخصصه، وهيكله التنظيمي وحجم رأسماله.

وبصفة عامة توجد العديد من النقاط التي تغطيها السياسة وهي[3]:

- يجب على البنك أن يحدد المنطقة التي تلبي فيها طلبات الإقراض والتي يمتد نشاطها إليها.
- على إدارة البنك أن تحدد أفضل أنواع القروض التي يمكن أن يعمل البنك فيها ومن أهم العوامل التي تؤخذ في الحسبان عند تحديد هذه الأنواع: الأجل، درجة المخاطرة، الائتمانية، التخصص والتنويع.
- سعر الفائدة ومستويات المصروفات الأخرى.

---

[1] - نفس المرجع السابق، ص 150.

[2] - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، 2004، ص 118- 119.

[3] - محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 402- 403.

- تقرير حدود ومجال الاختصاص ومستوى إتخاذ القرار في مجال منح القروض والتسهيلات.
- الضمانات المقبولة من طرف البنك.

**2-3- تقسيم القروض والسلفيات حسب نوع الضمان:**

ويمكن ذكر بعضها فيما يلي[1]:

- القروض والسلفيات بضمان أوراق مالية، كمبيالات.
- القروض والسلفيات بضمان محاصيل زراعية وبضائع، أو بضمان شخصي.
- القروض والسلفيات بضمان رهن عقاري.

**3- سياسة رأس المال:**

تهدف الإدارة الجديدة لتحقيق الربح، بجانب وظيفتها التقليدية والمتمثلة في الحفاظ على الأموال وتخصيصها على مختلف أصول البنك، بطريقة تحقق المواءمة بين السيولة والربحية.

**1-3:** وظائف رأس المال في البنك: تتلخص وظيفة رأس المال في البنوك في ما يلي:[2]

**1-1-3**: وظيفة الحماية لأموال المودعين: وذلك بحماية أموال المودعين من مخاطر الانخفاض في قيمة هذه الأصول، ويعني ذلك الأداء الكامل للأموال المودعين.

**2-1-3:** الوظيفة التشغيلية: تبدو أهمية هذه الوظيفة نتيجة للدور الذي تقوم به البنوك في تنمية المجتمع، لذلك لابد أن يكون البنك قادرا على ممارسة نشاطه وان يكون رأس ماله كافيا لمقابلة ذلك.

3-1-3: وظيفة الضمان لكل من يمنح البنك ائتمانا.

4-1-3: التوظيف في بداية حياة البنك.

2-3: هيكل رأس المال: يتكون هيكل رأس المال يتكون هيكل رأس المال في البنوك من عدة عناصر هي:

---

[1] - نفس المرجع السابق، ص 408- 411.

[2] - نفس المرجع السابق، ص 188- 190.

3-2-1: الاحتياطات لمقابلة مخاطر التسليف: يحتمل أن يترتب على توظيف الأموال في مجال عمليات الإقراض والتسليف، احتمال فقدان أو عدم تحصيل جزء من هذه التسليفات، لذلك تسمح السلطات الرقابية والضريبية للبنوك بتكوين مخصصات لمقابلة هذه المخاطر من الضريبة بنسب محددة ولاشك أن الأموال لها نفس وظائف رأس المال[1].

**3-2-2: الأسهم الممتازة والقروض طويلة الأجل:** لهذه المصادر خصائص مماثلة لحقوق الملكية العادية، وخصائص أخرى مماثلة للمديونية فالقروض تدفع عند الاستحقاق.

وقد يكون مألوفا إحلال قرض محل قرض قائم. وبذلك تعتبر المديونية نوع من التمويل الدائم والذي يشكل جزءا من هيكل رأس المال[2].

**المطلب الثالث: البنوك وتحرير تجارة الخدمات البنكية.**

تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) General agrements of Trad in Service أحد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة أورجواي، وهي الجولة الثامنة الشهيرة في منظومة تحرير التجارة الدولية.

- ومن خلال الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (GATS) والتي كشفت عن عدة نتائج هامة أهمها:
- إنشاء منظمة التجارة العالمية في 01 جانفي 1995، وقد تمت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بموافقة 70 دولة عام 1997، وشملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجات) عدة أنواع من الخدمات أهمها:[3]

- قبول الودائع والأموال بين الأفراد والجهات.
- الإقراض بكافة أشكاله، بما فيها القروض الاستهلاكية، والائتمان، والائتمان العقاري والمساهمات وتمويل العمليات التجارية.

---

[1] - نفس المرجع السابق، ص 196.

[2] - نفس المرجع السابق، ص 198- 199.

[3] -محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص 155.

- خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.
- التجارة لحساب المؤسسة المالية أو للغير في السوق الأولية أو غيرها.
- الاشتراك في الإصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية بما في ذلك الترويج والإصدار الخاص كوكيل وتقديم الخدمات المختلفة بالإصدارات.
- خدمات المقاصة وتسوية الأصول المالية، بما فيها الأوراق المالية والمشتقات والأدوات الأخرى القابلة للتفاوض.
- إدارة الأموال مثل إدارة النقدية ومحافظ الأوراق المالية، وخدمات الإيداع وحفظ الأمانات.

وهذا ما أدى بالبنوك إلى الاتجاه نحو التحرير المالي.

1: مفهوم تحرير تجارة الخدمات:

التجارة في الخدمات قد تأخذ شكل انتقال الخدمة ذاتها من دولة المورد إلى دولة المستفيد كما يحدث في الخدمات البنكية وشركات التأمين والمكاتب الهندسية،

أو انتقال مستهلك الخدمة من دولة إلى دولة تقديم الخدمة، كما يحدث في حالة السياحة، أو انتقال المشروع الاقتصادي المؤدي للخدمة إلى الدولة المستفيدة كما هو الحال عند إنشاء شركات أجنبية أو فروع لهذه الشركات، أو انتقال مواطني دولة أداء الخدمة في دولة أخرى كما يحدث في حالة الخبراء أو المستشارين.

والخدمات البنكية والبنكية التي تشملها الاتفاقية بعد وضع التنظيمات المحلية التي تدخل في مفهوم الخدمات التي يتضمنها إطار الاتفاقية ومع إقرار أحقية العضو في وضع التنظيمات المحلية التي تكفل تطبيق المعايير والنظم الكفيلة بضمان العلاقة البنكية، وكفاية رأس المال. إضافة إلى وضع الضوابط اللازمة لضمان تماسك النظام البنكي والحفاظ على سرية الحسابات[1].

**2- آثار الاتفاقية على العمل البنكي:**

تساهم البنوك بجزء كبير في رؤوس أموال الشركات الوطنية سواء كانت شركات قطاع خاص أو عام أو شركات حكومية. مما يترك أثرها على توظيف الأموال الفائضة المتراكمة في البنوك في ظل سياسة الجات التي تفتح الأسواق على السلع الأجنبية ذات السعر المنخفض، مما يقلل من فرص الاستثمار الصناعي للدولة، وتؤثر بشكل مباشر في حالة فتح الأسواق أمام

[1] - نفس المرجع السابق، ص 156.

خدمات البنوك الأجنبية لما لها خبرات وأساليب متطورة وقوانين، الأمر الذي جعل استعداد الجهاز محتما[1].

[1] - نفس المرجع السابق، ص 156.

**المبحث الثاني: تأثير العولمة على البنوك.**

تشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعولمة على أن لها تأثير واسع النطاق على الجهاز البنكي في أي دولة من دول العالم، وننوه منذ البداية أن الآثار الاقتصادية للعولمة على البنوك قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية وتصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة البنوك هو تعظيم الايجابيات والتقليل من الآثار السلبية.

وبالتالي يمكن الإشارة في هذا المبحث على عدد من الآثار الاقتصادية للعولمة على البنوك وذلك من خلال التعرف على البنوك الشاملة، إيجابياتها وسلبياتها، الحديث عن لجنة بازل، وكذلك التطرق إلى العلاقة بين الاندماج المصرفي والعولمة ثم الحديث عن خصخصة البنوك وكذا شروط وضوابط نجاحها.

**المطلب الأول: التحول نحو البنوك الشاملة.**

إن التغيرات البنكية العالمية التي عكستها العولمة على أداء وأعمال البنوك هو ظهور بنوك جديدة تعتبر إنقلابا واضحا في عالم البنوك حيث زاد إتجاه البنوك وبخاصة البنوك التجارية وباقي البنوك إلى التحول نحو البنوك الشاملة وهي تلك البنوك التي تسعى دائما إلى تنويع مصادر التمويل، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط، وفي عدة مجالات متنوعة، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال أي هي تقوم بأعمال كل البنوك.

**1- تعريف البنوك الشاملة:**

- يجمع الباحثون على أن البنك الشامل هو الذي تزول فيه الحدود بين البنوك التجارية وبنوك الاستثمار بحيث يتمكن من ممارسة كافة النشاطات البنكية كما أجمعوا على أن تصنيف إلى بنك كبنك شامل يعني تمتعه بسلسلة طويلة من المميزات والخصائص النوعية وعلى رأسها إزالة الحدود المستنصفة بين نشاطات البنوك المختلفة الإختصاص والتجارة المتخصصة، الإستثمار والأعمال[1].

[1]- فلاح حسن حسيني، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط 4، الأردن 2008، ص 21.

- كما يمكن تعريفها على أنها: مؤسسات مالية يمكن أن تقدم الخدمات المالية كافة، فيمكن أن تقدم خدمات التأمين، والإكتتاب في الأوراق المالية كافة المعاملات المتعلقة بالأوراق المالية بالنيابة عن الآخرين[1].

هذا بالإضافة الى أنها ليست في الحقيقة نوع جديد، فالبنوك الشاملة في الواقع مؤهلة لممارسة جميع الأنشطة البنكية الموضوعة آنفا، هذا يعني أنها بنوك إستثمار، بنوك متخصصة وبنوك تجارية[2].

**2-** خصائص البنوك الشاملة:

يمكن تلخيص مميزات البنوك الشاملة في مايلي:

- تقوم البنوك الشاملة عادة على أساس الحجم الكبير لمؤسسات البنوك والذي يعتمد على مبدأ التنويع وهذا من أجل تخفيض المخاطر وكمبرر أساسي لتبني الصيرفة الشاملة.
- قدرتها على تجنب مخاطر الائتمان الذي قد تتعرض له البنوك من خسائر وعدم سداد القروض وذلك باعتماد هذه البنوك على مبدأ التنويع القطاعي والجغرافي والمهني سواء من حيث حصولها على الإيرادات أم توظيف هذه الأموال.
- قوة مركزها المالي بسبب إمكانية حصولها على إيرادات متنوعة المصادر ومن فئات وقطاعات اقتصادية متنوعة.
- تتصف البنوك الشاملة على مبدأ التكامل في تقديم الخدمات التي تقدمها للعملاء وسايرتها للتطورات الحاصلة في مجال الصيرفة وأسواق المال، واستخداماتها للأدوات المالية الجديدة مثل الخيارات المستقبلية والمبادلات المستقبلية[3].

**3-** وظائف البنوك الشاملة:

تقوم البنوك الشاملة بالوظائف التقليدية للبنوك التجارية مثل: قبول الودائع، فتح الحسابات الجارية، عملية الخصم، فتح الإعتمادات المستندية، الضمان ... الخ. ولكن بالإضافة إلى هذه العمليات البنكية قصيرة الأجل، تقوم البنوك الشاملة بأعمال إستثمارية نذكر منها:

---

[1] - هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص 17.

[2] -Latifé Ghalayini, Monnaies et Banques, dar ALMANHAL el Lubnanie, 2006, P 211.

[3] - سامر بطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 146.

**3-1- وظيفة الإسناد:** حيث تقوم البنوك الشاملة بتحمل مخاطر شراء الأسهم الصادرة حديثا من الشركات المصدرة مباشرة والترويج لبيعها ويجازف البنك الشامل بشرائها لحسابه الخاص، وأن أهمية هذه الوظيفة تكمن في تأمين الأموال اللازمة للشركات الجديدة.

**3-2- التسويق والتوزيع:** تقوم البنوك الشاملة بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركات المصدرة لها ولكن في هذه الحالة لا تتحمل هذه البنوك أية مخاطر لحيازتها ولكن مقابل ذلك تحصل على عمولة مناسبة وأهمية هذه الوظيفة تكمن في أن البنك الشامل يستخدم خبرته في أحوال السوق وإتصالاته الواسعة وموظفيه من الخبراء والفنيين في ترويج بيع هذه الأوراق المالية، مما يقلل من التكاليف والوقت اللازم لتصريفها.

**3-3- وظيفة التسنيد:** وتتضمن هذه الوظيفة تحويل قروض البنك على سندات وبيعها في الأسواق المالية ومن الأمثلة على ذلك: قروض الإسكان التي شاع تحويلها إلى أوراق مالية، ويلجأ البنك إلى ذلك عادة عند حاجته إلى السيولة.

**3-4- التعامل بالمشتقات:** وهو من الأدوات المالية الحديثة والتي شاع إستخدامها مؤخرا من أجل أخذ الحيطة من المخاطر ومنها المستقبليات والخيارات والمبادلات.

**3-5- التأجير التمويلي:** حيث يقوم البنك الشامل بشراء الآلات والمكائن وتأجيرها للمشروعات الجديدة والتي تعاني من نقص في رأس المال وفي عدم تجميد جزء من رأس مالها في شراء هذه الأجهزة.

**3-6-** تقوم البنوك الشاملة بدراسة الجدوى الإقتصادية للمشروعات الجديدة، وتقديم المشورة الفنية لها بخصوص نوعية الأوراق المالية التي ستصدرها هذه المشروعات وتأتي أهمية هذه الوظيفة من أن البنك له خبرة ومعرفة بأحوال السوق وبالأوراق المالية المرغوبة إضافة إلى إعلام أصحاب المشروع بمدى جدوى إنشاء المشروع من عدمه، كما يمكن للبنك بأن يقوم بإدارة الإستثمارات لصالح عملائه.

**3-7-** المشاركة في إنشاء المشروعات الجديدة أو القائمة منها عن طريق شراء الأسهم لهذه المشروعات.

- كما يمكن للبنوك الشاملة أن تقوم بعدة مهام أخرى تزيد فيها من إرباحها وتقلل فيها من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مثل الإيجار بالعملات الأجنبية، نشاط التأمين وخاصة التأمين على حياة العملاء المقترضين قروض طويلة الأجل، وكذلك إنشاء صناديق الإستثمار حتى تستحوذ على مدخرات من تتوافر لديهم موارد مالية وليس لهم الفرص الاستثمارية أو المعرفة أو الوقت لاستثمارها[1].

الشكل رقم (01): وظائف البنك الحديث الشامل.

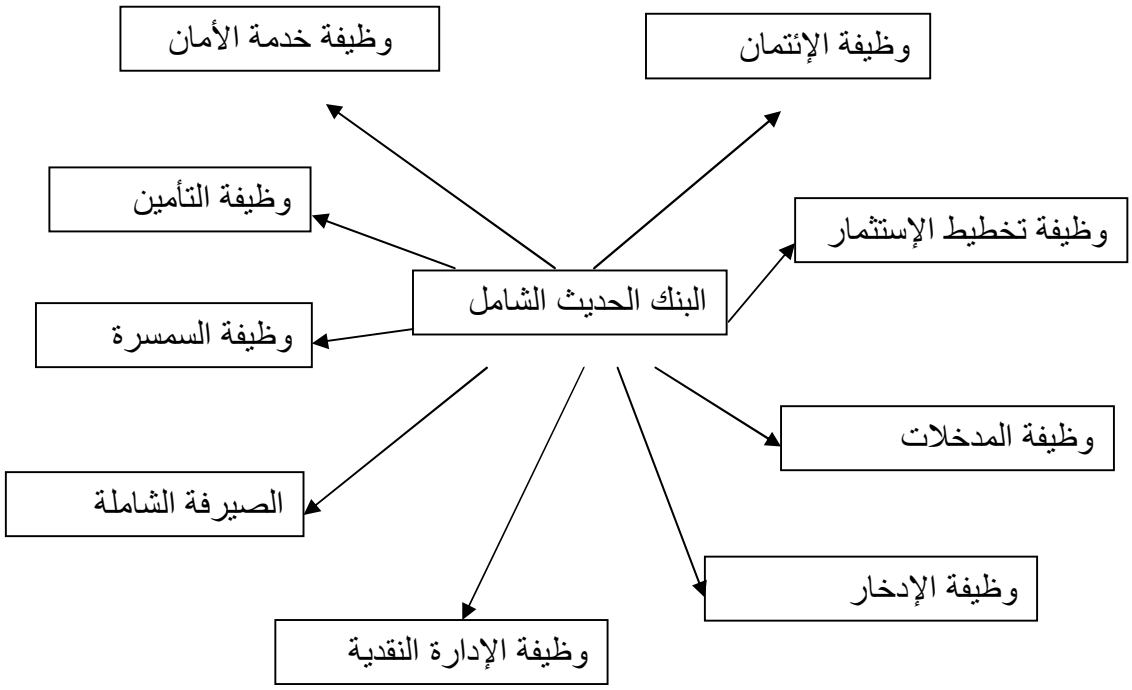


**المصدر: فلاح حسن حسيني، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط 4، الأردن، 2008، ص 21**

## 4- تقييم البنوك الشاملة:

لم يكن البنك الشامل وليد الصدفة و لكنه نتيجة تطور طبيعي في مواجهة التحديات، فدورات الكساد التي أصابت القطاعات أدت ألى إفلاس العديد من المنشأت و هو ما ترتب عنه تعريض البنوك المتخصصة إلى مخاطر الإفلاس، وكان من الطبيعي أن تسعى البنوك للإستفادة من مزايا التنويع التي تقوم عليها فلسفة البنوك الشاملة، رغم هذا لا يمكننا أن نصرح أن البنوك الشاملة لا تكتنفها مخاطر و إنما تتميز بمزايا كثيرة.

[1]- نفس المرجع السابق، ص 146- 148.

## 1-4: إيجابيات و مزايا البنوك الشاملة.

تتسم البنوك الشاملة بعدة إيجابيات ومزايا أهمها:[1]

- تؤدي البنوك الشاملة إلى توفير عناصر ومقومات ضرورية لعملية التنمية بدءا من دراسة الجدوى لتأسيس التمويل، الإدارة، التسويق، ... إلخ، والواقع أن هذه الإيجابية تتمن غالبا لإفتقار الدول النامية بالذات إلى وجود المنظم أو رجل الأعمال القادر على إتخاذ القرار المدروس وتحمل المخاطر فالبنوك تساهم بلا شك في تذليل هذه المعظلة.
- تساهم في تعظيم إستغلال ما يتوافر لدى الدولة من موارد تقوم بتعبئتها وتخصيصها للأغراض التنموية على نحو يتسم بالكفاءة والرشادة أي يعمل على تعبئة الفائض الإقتصادي وتحسين إستغلاله.
- تساهم على مستوى البنوك في تحقيق التوازن بين توظيف أصول البنوك وموارده من ثم تجنب التعرض للانكشاف بتركيز أنشطة في مجال واحد كالائتمان. فتوزيع الموارد بين الاستخدامات لها مردود إقتصادي يدفع نحو النمو والازدهار من ناحية ثالثة تستطيع أن تقلل معدل المخاطر وتزيد من معدلات الربحية.
- تساهم في إحداث التطورات المطلوبة في العمل البنكي لكي تستطيع أن تجابه الدخول في إتفاقيات تحرير الخدمات المالية والتي تتطلب تحديث المؤسسات المالية وإستحداث مؤسسات متخصصة تتفق ومتطلبات العصر، إبتكار منتجات جديدة توريق الديون، إنجاح البرامج الإصلاحية الاقتصادية، الخوصصة ... الخ.
- تستطيع من خلال دخولها نشاط التأجير التمويلي أن تساهم في خلق طبقة من رجال الأعمال والمنظمين الذين يحتاجون إلى الآلات والمعدات ولكن لا يتوافر لهم التمويل كما تشجع الكثيرين منهم على تحديث وتطوير مشروعاتهم وتمكينهم من حيازة التكنولوجيا الجديدة مما يدفع نحو زيادة القدرات التنافسية.
- البنوك الشاملة تساهم في تنشيط بورصة الأوراق المالية وهذه في حد ذاتها تعد رافدا لا ينصب لتوفير التمويل الحقيقي للمشروعات الإقتصادية وتعبئة الموارد المحلية اللازمة

---

[1] - عجال الويزة، سيدي ويس تسعديت، البنوك الشاملة ودورها في تقديم الخدمات الالكترونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، فرع نقود، مالية وبنوك، المركز الجامعي البويرة، 2009- 2010، ص 16- 17.

لذلك وتوسيع قاعدة الملكية وتعميق ما يعرف بالإنتماء الإقتصادي بالإضافة إلى الإنتماء السياسي والإجتماعي.

### 2-4- عيوب البنوك الشاملة:

أن التحول نحو البنوك الشاملة تكتنفه بعض العيوب والمشاكل نذكر منها ما يلي:[1]

- قد تؤدي إلى خلق الإحتكار ومضاعفة قوة السوق بالنسبة لبعض المؤسسات المالية الشاملة وهو ما قد يكمن على حساب المؤسسات والبنوك الصغيرة.
- قد يؤدي إلى خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة والانكماش أو تفضيل عامل الربحية على عامل السيولة من خلال الإفراط في الإقراض من ناحية، أو تجميد الكثير من الموارد المالية في مشروعات يصعب تنفيذها بسرعة للمواجهة ما قد يحدث في طلبات العملاء من زيادة مفاجئة وهنا تتجلى حصانة الإدارة البنكية في خلق التوازن المنشود وحسن دراسة السوق وإتخاذ القرارات المناسبة.
- إضافة إلى مجموعة من العيوب والسلبيات التي تحوم حول البنوك الشاملة والتي تعتبر من قبل البعض أنها لا تؤثر على سيرورة العمل البنكي.

## المطلب الثاني: مقررات لجنة بازل.

في ظل تأثر الجهاز البنكي بالعولمة وتزايد المنافسة العالمية والمحلية أصبح أي بنك من البنوك عرضة للعديد من المخاطر، لذا وجب التفكير والبحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم، يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

وفي هذا الإطار سوف نتناول بداية: التعريف بلجنة بازل وظروف تأسيسها ثم إلقاء الضوء على الإتفاقية التي أقرتها تلك اللجنة وأصبحت معروفة باسم إتفاقية بازل 1988 والتعديلات التي أجريت عليها بعد ذلك.

### 1- التعريف بلجنة بازل:

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 17.

يمكن القول أن لجنة بازل للرقابة البنكية هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة وهي: بلجيكا، فرنسا، كندا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، سويسرا، هولندا والسويد إضافة إلى لوكسمبورغ، وذلك مع نهاية عام 1987 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وقد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض هذه البنوك ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأوربية والأمريكية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك، مع الأخذ في الاعتبار أنه في ظل العولمة فان تلك البنوك الأمريكية والأوربية يزداد انتشار فروعها في أنحاء العالم خارج الدولة الأم[1].

وقد عقد محافظو البنوك المركزية لمجموعة العشرة اجتماعاتها في 1987/12/07 في بازل للنظر في التقرير الأول الذي رفعته اللجنة له والي إستهدف تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال ومعاييرها وذلك من البنوك التي تمارس الأعمال اليدوية.

وتهدف لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتلخص في:[2]

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.
- تسهيل عملية تبادل المعلومات بين السلطات الرقابية.

## 1- الأهداف الرئيسية لاتفاقية بازل: 1988:

يمكن القول أن اتفاقية بازل تهدف فيما يتعلق بالبنوك العاملة في السوق البنكي العالمي في ظل العولمة إلى ما يلي:[3]

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 80.

[2]- نفس المرجع السابق ص 81.

[3]- نفس المرجع السابق ص 82- 84.

- المساهمة في تقوية وتعميق والحفاظ على إستقرار النظام البنكي العالمي وبالتحديد بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول النامية مما إضطر باللجنة إلى إتخاذ إجراءات عديدة مثل إسقاط الديون أوتسنيدها بخصومات عالية.
- وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة، وبالتالي إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال البنكي.
- العمل على إيجاد آليات للتكييف مع التغيرات البنكية العالمية في مقدمتها العولمة المالية والتي تزيد من التحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية من البنوك بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من إتساع وتعميق النشاط البنكي عبر أنحاء العالم.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية التداول للمعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

ومن أهم الجوانب الأساسية لإتفاقية بازل 1988:

التركيز على المخاطر الائتمانية وتقسيم دول العالم إلى مجموعتين:

**المجموعة الأولى:** وهي الدول الكاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذلك الدول التي تقوم بعقد ترتيبات إقتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وقد تم تعديل هذا المفهوم خلال جويلية 1994، وذلك بإستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 05 سنوات إذا قامت بإعادة جدولة ديونها الخارجية.

**المجموعة الثانية:** تشمل باقي دول العالم، وقد أعتبرت ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى.

## 2- التعديلات التي أجريت على إتفاقية بازل (1):

لعل المتتبع لإتفاقية بازل منذ 1988 وحتى عام 1998 يجد أن هناك العديد من التعديلات التي أجريت، يمكن الإشارة إلى أهمها في النقاط التالية:[1]

- تغطية مخاطر السوق وإدخالها في قياس معدل كفاية رأس المال وقد إفترضت لجنة بازل إستخدام بعض المؤشرات الكمية والنوعية لكي تستخدمها البنوك. ولعل من أهمها: تغطية

[1]- نفس المرجع السابق، ص 96- 102.

مخاطر الائتمان لكافة عناصر الأصول، تغطية مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر تقلبات سعر الصرف.

- إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في القروض المساندة وتحديث طرق القياس.
- تعديل تعريف رأس المال وفقا للتعديلات الأخيرة.
- تعديلات منهجية وتنظيمية متصلة بمتطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر السوقية.

لكن على الرغم من الأهمية التي حضي بها إتفاق بازل (1) إلا أن ثمة نقاط ضعف ينطوي عليها نذكر منها:

- إعقال الأسس الاقتصادية في إختيار مستوى 08 بالمائة.
- عشوائية أصناف المخاطر المعتبرة، ولم يتم ربطها بمستوى المخاطر الحقيقية.
- غياب تجزئة لمخاطر القروض حسب مستوى عمرها: جديدة وناضجة.
- إجراءات تسمى بالسكون ولم يتم ربطها مباشرة بملاءة البنوك.
- غياب إعتبار الأثر الايجابي المرتبط بالتنويع.

### 3- اتفاقية بازل (2):

لقد فرضت التطورات الحاصلة سواء في مجال العمليات البنكية، أو في مجال التجديد في الأدوات المالية (الإبداعات المالية)، أو في مجال الصدمات البنكية والمالية (أزمة آسيا 1997) مزيدا من البحث عن كيفية أفضل للتعامل مع المخاطر وبالتالي تبني نظرة جديدة في قياس كفاية رأس المال. وفي هذا الإطار تم نشر مقترحات جديدة في 1999، ثم تم دعمها وإثراؤها لتنشر نسخة جديدة منها في 2001 وهو ما يعرف بإتفاقية بازل (2).

## 1-4- أهداف إتفاقية بازل (2):

- تهدف إتفاقية بازل (2) إلى تقديم نظرة متكاملة للتعامل مع المخاطر، إنطلاقا من مضمون أوسع للمخاطر يتجاوز نطاق الإئتمان، حيث تم إدراج مخاطر التشغيل، مخاطر السوق وبذلك البنك في مثلث المخاطر[1].

كما هو مصور في الشكل التالي:

**الشكل رقم (02): مثلث المخاطر.**

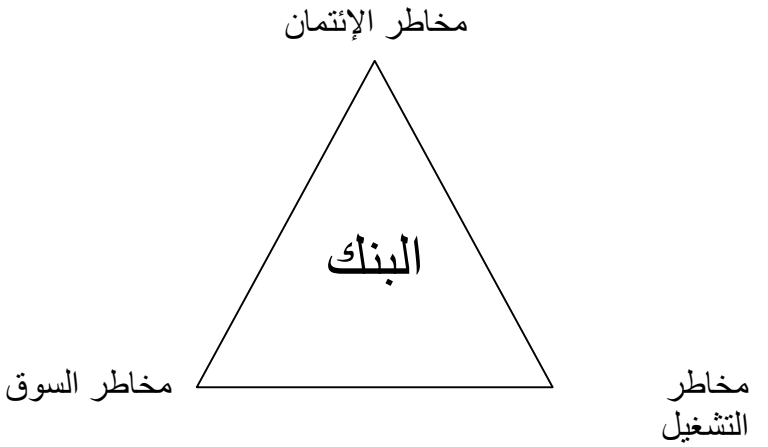


**المصدر: رحيم حسين، الإقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين، ط 1، قسنطينة، الجزائر 2008، ص 223.**

ومن هنا ركزت الاتفاقية في إطار مواجهة هذه المخاطر على ثلاث محاور.

- المحور الأول: يتعلق بمتطلبات الحد الأدنى كرأس المال.
- **المحور الثاني:** يتعلق بالمراجعة الرقابية داخل البنوك، وهو ما يساعد على التحكم أكثر في مخاطر التشغيل من خلال إدارة رشيدة، وبطبيعة الحال تتحمل البنوك المركزية أيضا مسؤوليتها في هذا الصدد من خلال وظيفتها الرقابية.
- **المحور الثالث:** يتعلق بضبط السوق، وقد منحت الاتفاقية البنوك مرونة في تقدير مخاطر السوق التي تتعامل معها بإعتبارها هي الأعرف بها.

وتعتبر هذه المحاور الثلاثة بمثابة ركائز إتفاق بازل (2).

---

[1]- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين، ط 1، قسنطينة، الجزائر 2008، ص 222.

- لقد أفضت المقترحات الجديدة المتضمنة في إتفاق بازل (2) إلى ضرورة إعادة النظر جزئيا في نسبة كفاية رأس المال المتقدمة سنة 1988، فمع أنه تم الاحتفاظ بنسبة 08% كحد أدنى لها. إلا أن مضمون نسبته عرف إضافة هامة تتمثل في إضافة شريحة ثالثة لرأس المال من جهة ومخاطر السوق من جهة ثانية.

فلقد سمحت الاتفاقية بإضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في القروض المساندة أو الداعمة لأجل لا يقل عن سنتين لمواجهة مخاطر السوق في حدود 25 % من رأس المال الأساسي. وهو ما يعني السماح برفع الحد الأدنى لرأس المال المحتسب في المؤشر، وبالمقابل تم إدراج مقياس مخاطر السوق في إحتساب المخاطر التي يتعرض لها البنك بعدما كانت منحصرة في المخاطر المرتبطة بالأصول والإلتزامات[1]

**المطلب الثالث: الإندماج البنكي.**

يمكن القول أن الاندماج البنكي هو أحد النواتج الأساسية للعولمة ومن ثم يعتبر أحد المتغيرات البنكية العالمية الجديدة الذي تزايد تأثيره بقوة، حيث برز الاندماج البنكي كأحد الوسائل لتحسين القدرة التنافسية لدى البنوك.

## 1- مفهوم الاندماج البنكي:

هناك عدة تعاريف للاندماج البنكي منها:

- هو إتفاق يؤدي إلى إتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إراديا في كيان بنكي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذا قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان البنكي الجديد[2].

ويعرف أيضا على انه قيام بنكين أو أكثر بالاتحاد والاندماج والامتزاج والتحالف لتشكيل كيان إداري بنكي أكبر حجما ونطاقا وسعة، وبالتالي إكتساب إقتصاديات أفضل، سواء من خلال

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 224- 225.

[2]- محمود احمد التوني، الاندماج المصرفي، دار الفجر، القاهرة، مصر 2007، ص 63.

إكتساب قوة و قدرة على مواجهة المخاطر، وتخفيض التكاليف، وإكتساب تأثير أكبر في السوق البنكي المحلي العالمي، وقدرة أكبر على توجيه هذا السوق لحماية المصالح المكتسبة، أو التأكيد عليها، وزيادة نمو هذه المصالح وبشكل مناسب ومعدل مرتفع[1].

**2- أسباب وأنواع الاندماج البنكي:**

هناك العديد من الأسباب وراء الاندماج البنكي نذكر ما يلي:

**2-1: أسباب الاندماج البنكي:** هناك العديد من الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى لجوء البنوك لعملية الاندماج البنكي منها:[2]

- تنويع محفظة التوظيف نتيجة تجميع الموارد التي تتيح مدى أكبر من التوظيف بما يؤدي إلى إنخفاض المخاطر البنكية وتأمين تدفق الإيرادات.
- تراجع الفرض القائل بأن الاندماج البنكي إجراء مضاد للمنافسة.
- إن سياسة الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى آليات وإقتصاديات السوق ومن ثم التحرر من القيود أدت إلى زيادة حدة المنافسة بين البنوك وبالتالي تسعى الاندماج البنكي لزيادة قدراتها التنافسية.
- إن تحرير تجارة الخدمات البنكية، ضمن منظومة تحرير تجارة الخدمات من خلال منظمة التجارة العالمية بل وتطبيق معايير كفاية رأس المال كلها من الدوافع الأساسية نحو تزايد الميل إلى إحداث المزيد من الاندماج البنكي.
- إن تزايد الإتجاه نحو ما يسمى بالبنوك الشاملة داخل الصناعة البنكية وقيام البنك الواحد بما يسمى بالصيرفة الشاملة كأن من أهم الدوافع والأسباب نحو إحداث المزيد من الاندماجات البنكية.
- نشوء الأزمات الاقتصادية العالمية والأزمات البنكية وما نجم منها من تغير في البنوك العالمية مما إضطر معظمها إلى الاندماج البنكي لتحسين أوضاعه.
- هناك الدافع التنظيمي لدى السلطات النقدية الذي يكون سببا للقيام بالاندماج البنكي والتشجيع عليه.

---

[1]- محسن احمد الخضيري، الاندماج المصرفي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر 2007، ص 35.

[2]- محمود احمد التوني، مرجع سبق ذكره، ص 15- 16.

- لجوء السلطات النقدية إلى تطوير وإستحداث أساليب وأدوات رقابية جديدة لمواكبة التطورات المتلاحقة في النشاط الاقتصادي.

- تحقيق مزايا عديدة ومتنوعة من الاندماج البنكي، تتركز في تحقيق وفورات الحجم وما ينتج من آثار وزيادة النمو والتوسع وسعة الانتشار وتحسين الربحية وزيادة القدرة التنافسية، بل وزيادة القدرة على مواجهة المخاطر البنكية.

## 2-2- أنواع الاندماج البنكي:

يمكن لنا أن نحدد أنواع و أشكال الاندماج البنكي على النحو التالي:

**أ- الإندماج البنكي الأفقي:** وهو يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو الأنشطة المترابطة بينهما، مثل البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار والأعمال أو البنوك المتخصصة، ومثال ذلك ما حدث أخيرا من إندماج البنك العقاري المصري في البنك العقاري العربي.

**ب- الاندماج البنكي الرأسي:** وهو الاندماج البنكي الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك الرئيس في المدن الكبرى أو العاصمة بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة وفروعها إمتداد للبنك الكبير ومثال على ذلك ما حدث في القطاع البنكي المصري من حالة إندماج لخمسة عشر بنك من بنوك التنمية الوطنية في المحافظات في البنك الوطني للتنمية بالقاهرة.

**ت- الاندماج البنكي المتنوع:** ويقصد به ذلك النوع الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مترابطة فيما بينها ، مثل الاندماج الذي يتم بين أحد البنوك التجارية وأحد البنوك المتخصصة، أو أحد البنوك المتخصصة وبين بنك إستثمار وإعمال وهو ما يعني إختلاف الخدمات التي يقدمها البنك الجديد ويفيد ذلك أن البنك الجديد سوف يؤدي إلى مزيد من الخدمات إلى العملاء مما يكسبه مزايا تنافسية كبيرة.

## 3- الاندماج البنكي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج:

يمكن تقسيم مثل هذا النوع من هذا الاندماج إلى ثلاثة أنواع :

**أ-** الاندماج الطوعي أو الإرادي: وهذا النوع من الاندماج البنكي نجد أن البنك الدامج الذي يخطط للحصول على البنك المندمج يتقدم بعرض للشراء إلى مجلس إدارة البنك المندمج، ومن ثم

تقوم إدارة كل من البنكين بتقديم هذا الاقتراح إلى مساهمي البنكين توصي فيها بالموافقة على الاندماج موضحا بها الأسباب والمزايا التي تعود من هذا الاندماج.

**ب-** الاندماج البنكي الإجباري أو القسري: ويتم هذا النوع من الاندماج نتيجة لتعثر أحد البنوك القوية، وهنا يحمل مفهوم الاندماج لا يفضل اللجوء إليه وإنما يجب أن يتم بصورة إستثنائية من أجل خدمة مصلحة الاقتصاد القومي بشكل عام وقطاعهم البنكي بشكل خاص.

**ت-** الاندماج البنكي العدائي: وهو الذي يتم ضد رغبة البنك المستهدف للاندماج، وهو إندماج لا إرادي حيث يتم عن طريق قيام إدارة البنك الدامج بتقديم عرضها للشراء مباشرة إلى مساهمي البنك المستهدف، ويطلب في هذا العرض شراء أسهمهم مقابل سعر معين وعادة ما يكون هذا السعر أعلى من السعر السوقي للسهم، وهذا يمثل حافز للمساهمين على البيع وعادة ما يكون هناك خلاف بين كلا الإدارتين[1].

## 4- تقييم الاندماج البنكي:

إن المتأمل في الأسباب والدوافع وراء عملية الاندماج البنكي تكشف عن العديد من المزايا والتي بالرغم من تحقيقها إلا أن هناك سليبات يتميز بها الاندماج البنكي.

### 1- مزايا الاندماج البنكي:

يمكن إجمال أهم المزايا التي يتيحها الاندماج البنكي في:

**1-1- تحقيق وفورات الحجم:** يمكن لوفورات الحجم الاقتصادي الكبير أن تكون داخلية أو خارجية، بحيث تتمثل أولاهما في إمكان تحمل أعباء التحديث التكنولوجي وكذلك إجتذاب أفضل الكفاءات وتحضير برامج التدريب الكفيلة بتطوير وتنويع الخدمات البنكية، إلى جانب تجديد النظم الإدارية وإعادة هيكلة الموارد البشرية وفق معايير جودة الإنتاج وسرعة الانجاز، أما الوفورات الخارجية فمؤداها تحسين شروط التعامل مع سائر البنوك والمراسلين إما لجهة أحجام التسليفات والتوظيفات، أو لجهة معدل العمولات، ما يعني أن

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 74- 77.

كل الوفورات من شأنها زيادة العائدات وخفض النفقات فضلا عن زيادة الأرباح الصافية لكل الفريق عما هو حاصل لكل فرد من الفريق[1]

**1-2- الاندماج كوسيلة للنمو والتوسع**: يعتبر شراء بنوك قائمة والتوسع في عدد الفروع من أفضل الوسائل للنمو خصوصا في حال تقنين عملية فتح الفروع الجديدة التي تقوم بها السلطات النقدية، إذ غالبا ما يكون للبنك القديم المدموج عملاؤه وحصته من السوق التي ينشط فيها، في حين أن فتح الفروع يحتاج إلى الجهد والوقت للوصول إلى عملاء جدد، كما يتيح الاندماج الفرصة لزيادة حجم التسهيلات المقدمة إلى العميل أو المؤسسة الواحدة نظرا إلى أن السلطات النقدية غالبا ما تحدد ذلك وتربطه بأموال البنك الخاصة أو حجم ودائعه، كما أن الاندماج قد يؤمن التوسع في مجالات بنكية جديدة.[2]

**1-3-** تحسين الربحية وزيادة قيمة الكيان البنكي الجديد:

تؤدي عملية الاندماج إلى تحسين الربحية وزيادة قيمة المؤسسة الجديدة، مما يؤدي إلى زيادة قيمة سهم الكيان البنكي الجديد في البورصة، فتزداد الثقة في الكيان المندمج ومن ثم زيادة حجم الودائع والمعاملات مما يؤدي إلى زيادة حجم التوظيف وزيادة الربحية، ويمكن إرجاع تحسين الربحية إلى أمرين هما الأثر التجميعي لعمليات الاندماج البنكي وهذا الأثر ينتج عن وفورات الحجم وزيادة القوة التسويقية وزيادة الكفاءة في أداء الخدمة البنكية إضافة إلى الأثر التجميعي المالي الذي يصب أيضا في الأثر التجميعي ذلك لأن الأثر التجميعي المالي ينشأ من المزايا الضريبية وإنخفاض تكاليف إصدار الأوراق المالية، وإنخفاض إحتمالات تحمل البنك لتكاليف الإفلاس[3].

**1-4-** تفادي المصاعب المالية أو التصفية: قد تلجأ بعض البنوك الضعيفة إلى الاندماج مع بنوك قوية نظرا لعدم قدرتها على تأميم تغطية الزيادة الجديدة لرأس المال التي فرضتها عليها

---

[1]- احمد صفر، الدمج والتملك المصرفي في البلدان العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان 2008، ص 51.

[2]- رضوان الناشف و خليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالي، الجزء الثالث، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000، ص 42.

[3]- احمد سليمان خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 207.

السلطات النقدية، أو لعدم تمكنها من مجاراة البنوك الكبيرة في المنافسة أو لسقوف التعامل السائدة في السوق[1].

**1-5-** زيادة القدرة التمويلية للبنك: يؤدي الاندماج البنكي إلى زيادة القدرة التمويلية للبنك من خلال زيادة قدرة البنك على تمويل المشروعات المختلفة وتنويع النشاط البنكي وتقليل درجة المخاطر البنكية، وهذا يؤدي إلى تكوين إحتياطات سرية وعلنية وتدعيم مركزه المالي، و تحقيق الملاءة البنكية ومعيار كفاية رأس المال، وتزداد قدرته على مواجهة الأزمات إضافة إلى زيادة قدرة البنك على تقديم الخدمات البنكية في السوق البنكية العالمية، مما يساعد على زيادة الربحية والدخل سواء على مستوى البنك أو على مستوى الجهاز البنكي أو على مستوى الاقتصاد القومي[2].

**2- سلبيات الاندماج البنكي:**

من السلبيات التي تنتج عن عمليات الاندماج البنكي نذكر ما يلي:[3]

- يترتب على الاندماج البنكي أوضاع إحتكارية وشبه إحتكارية بما يحمله الاحتكار من مساوئ معروفة، حتى إن بعض الحكومات لديها قوانين تمنع الاحتكار.
- يترتب على الاندماج البنكي أوضاع غير توازنية دافعة لإختلافات عميقة في السوق البنكي وإختفاء الدافع على التطوير، وهو ما يؤثر سلبا على العملاء والنشاط الاستثماري بصفة عامة.
- ليس هناك أدلة قوية على وجود إقتصاديات الحجم والوفورات الاقتصادية في البنوك نتيجة للاندماج البنكي.
- عدم وجود نظرية عامة للاندماج البنكي قد يجعل من الصعب معرفة نتيجة الاندماج مسبقا، فضلا عن عدم وجود دليل قاطع على أن البنوك الكبيرة أكثر فعالية من البنوك الصغيرة.
- زيادة البيروقراطية في الحجم الكبير وطول خطوط المسؤولية وإتخاذ القرار مما يؤدي إلى إرتفاع تكلفة الخدمة البنكية وليس إنخفاضها ومن ثم إنخفاض في الأداء.

---

[1] - انطوان الناشف، خليل الهندي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2] - احمد سليمان خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 207- 208.

[3] - محمود احمد التوني، مرجع سبق ذكره، ص 104- 105.

- قد يترتب على الاندماج البنكي تركز في الصناعة البنكية إلى درجة الحد من الاختيارات المتاحة أمام العملاء وإرتفاع معدلات الرسوم البنكية نتيجة لهذا التركز.
- زيادة وقع تعثر البنوك العملاقة على الاقتصاد القومي ككل، حيث أن إفلاس أو تعثر البنوك الكبيرة قد يؤدي إلى كوارث مالية كما هو الحال في شرق آسيا.
- يترتب على الاندماج البنكي الكثير من المشاكل التي تكون تكلفة التعامل معها كبيرة مثل إرتفاع البطالة نتيجة التخلص من بعض العمالة.
- زيادة المخاطر الناتجة عن إخفاء المعلومات والبيانات مما قد يؤدي إلى زيادة الأخطار وتراكم الانحرافات وعدم تراكمها وتصحيحها في الوقت الملائم.
- إحتمال وجود مقاومة من العاملين في أحد البنوك المندمجة في نظم العمل والسياسات المتبعة بواسطة إدارة البنك الأقوى بنكيا نتيجة الصراع الإداري على منصب القيادة وإختلاف نظم الترقية والتحفيز للأداء المتميز.

**المطلب الرابع: خوصصة البنوك:**

تعتبر خوصصة البنوك أحد الانعكاسات والمتغيرات الأساسية التي أحدثتها العولمة على الجهاز البنكي، ومن ثم أصبح من الموضوعات الأساسية التي يجب التعامل معها لما لها من تأثير واضح على إقتصاديات البنوك من الوقت الحاضر والمستقبل.

وفي هذا الإطار سوف نحاول التعرف على موضوع خصخصة البنوك من خلال معرفة المقصود بخصخصة البنوك. الأسباب والدوافع الرئيسية والأهداف المتوقع تحقيقها من خوصصة البنوك. وكذلك شروط وضوابط نجاح خوصصة البنوك.

**1- المقصود بخوصصة البنوك:**

يمكن تحديد المقصود بخوصصة البنوك من خلال نوعين من الخوصصة يحكمها أساس تشريعي أو قانوني، ويمكن إيضاح ذلك من خلال التحليل التالي:

**1-1- خوصصة البنوك المشتركة:** يشير هذا المفهوم إلى سعي الحكومة من خلال البنوك وشركات التأمين التي تمتلكها إلى تقليص نسب المساهمة ومن ثم بيع هذه المساهمات

في هذه البنوك جزئيا أو كليا، مستخدمة في ذلك سوق المال، بالتحديد سوق الأوراق المالية أو البيع المباشر[1].

**1-2- خوصصة البنوك العامة:** المقصود بخوصصة البنوك العامة هو توسيع قاعدة الملكية في تلك البنوك من خلال طرح جزء من رأس مال تلك البنوك للبيع والتداول في بورصة الأوراق المالية بالتدريج[2].

## 2- إجراءات خوصصة البنوك في الدول النامية:

تتلخص أهم إجراءات خوصصة البنوك في ما يلي:[3]

- إعداد الرأي العام ومناقشة الجوانب المختلفة لعملية خوصصة البنوك العامة.
- إجراء التعديلات القانونية اللازمة لخوصصة البنوك.
- التقييم الدقيق والموضوعي لأصول وخصوم البنك.
- ضمان حقوق العاملين بالبنوك محل الخوصصة.
- إختيار الأسلوب الأمثل لعملية الخوصصة: الاكتتاب العام والطرح العام للأسهم، عقود الإدارة.
- تدعيم كفاءة الرقابة البنكية والمالية من خلال إصدار قانون المنافسة ومنع الاحتكار.
- تطوير التشريعات المنظمة لعمل البنوك، ووضع ضوابط ملكية البنوك.
- إعادة هيكلة البنوك محل الخوصصة ومعالجة مشكلات القروض الراكدة وبحث إمكانية دمج بعض الوحدات البنكية.

## 3- الأهداف المتوقع تحقيقها من خوصصة البنوك:

هناك العديد من الأهداف التي من المتوقع تحقيقها من هذا النوع من الخوصصة نلخصها فيما يلي:[4]

- تعميق المنافسة في السوق البنكية وتحسين الأداء البنكي.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص 204- 205.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 205.

[3]- نفس المرجع السابق، ص ص 208- 209.

[4]- نفس المرجع السابق، ص ص 222- 223.

- تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية.
- تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات البنكية.
- ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية.

## 4- شروط وضوابط خوصصة البنوك:

إذا كان هناك أهداف لخوصصة البنوك العامة فإن هناك العديد من المحاذير والضوابط التي تكفل نجاحها ولعل أهمها[1].

- لا خوصصة للبنوك بدون إعادة هيكلة شاملة للبنوك محل الخوصصة.
- أن تكون الخوصصة جزئية وتتم تدريجيا، خاصة أن البنوك العامة لها أنواع الملكية.
- ضرورة تأكيد إستقلالية البنك المركزي وزيادة قوته وفعاليته.
- أن يحتفظ البنك المركزي بإحتياطات مرتفعة من النقد الأجنبي لمواجهة أي صدمات أو أزمات سعر الصرف وتلبية إحتياجات البنوك من النقد الأجنبي.
- العمل على تطوير الجهاز البنكي ليكون أكثر تكيفا مع العولمة، من خلال التوسع في إستخدام إحداث أدوات التقنية البنكية.
- تفعيل نظام التامين على الودائع حتى تزداد قدرة البنوك على المنافسة وتحقيق الأرباح ومواجهة المخاطر، وزيادة ثقة المودعين في الجهاز البنكي ككل.

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 223- 224.

**خلاصـــة:**

كان للتغيرات الاقتصادية والبنكية إنعكاسا واضحا على تطور وأداء وأعمال البنوك وقد تركزت هذه التغيرات العالمية في مجالات عديدة أهمها، ظهور إتجاهات حديثة وجديدة في مجال الخدمات البنكية مثل: التنوع في الخدمات البنكية أي ممارسة خدمات أخرى جديدة بالإضافة إلى الخدمات التقليدية التي تقوم بها البنوك وإستخدام التكنولوجيا في تقديم هذه الخدمات مثل إستخدام الكمبيوتر، بالإضافة إلى سعي هذه البنوك إلى تدويل أنشطتها وجعلها متداولة في أسواق الخدمات البنكية للدول الأخرى. ومن بين الأسباب التي أدت إلى التدويل هو تجنب المخاطر عن طريق تنويع الأسواق والرغبة في النمو والتطور. وللقيام بهذه الخدمات كان لزاما على البنوك أن تعتمد على سياسات معاصرة للحصول على الموارد اللازمة لمواجهة إلتزاماتها ومن بين أهم هذه السياسات: سياسة السيولة، سياسة القروض والسلفيات وسياسة رأس المال ولتسهيل عملية تدويل الخدمات البنكية ثم إقرار إتفاقية تحرير الخدمات البنكية ومن بين أهم الخدمات التي تشملها الاتفاقية: قبول الودائع والأموال بين الأفراد والجهات، الإقراض بكفالة وأشكاله.

وفي ظل تلك التغيرات والتأثيرات التي أنتجتها العولمة ظهرت كيانات بنكية جديدة تتمثل في التحول نحو البنوك الشاملة التي تسعى إلى تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة الترويج للمشروعات الجديدة وتدعيم القدرات الإنتاجية للشركات وتتمتع هذه البنوك بعدة سيمات منها:

ممارسة الأساليب المعاصرة في إدارة الموجودات والمطلوبات، والتقليل من المخاطر الائتمانية من خلال التنويع القطاعي للقروض.

كذلك من بين النواتج الأساسية للعولمة الاندماج المصرفي أي إتحاد بنكين أو أكثر وهذا بدافع النمو والتوسع وزيادة القدرة على المنافسة العالمية، وللإندماج البنكي عدة أنواع تختلف حسب إختلاف الأسباب والدوافع والظروف والأهداف المستقبلية من عملية الاندماج كذلك من بين أهم التغيرات التي أحدثتها العولمة على الجهاز البنكي هو خوصصة البنوك في ظل التحول الكبير من الدول نحو تطبيق آليات السوق وتسعى الدول من خلال خوصصة البنوك إلى تحسين الأداء البنكي، وزيادة وكفاءة الخدمات البنكية ولكن لتحقيق هذه الأهداف كان لا بد من إتباع شروط وضوابط تكفل نجاحها.

لكن مع كل هذه التغيرات والتأثيرات التي أحدثتها العولمة على البنوك وتزايد المنافسة العالمية أصبحت البنوك معرضة للكثير من المخاطر، هذا ما أدى إلى تأسيس لجنة بازل للرقابة البنكية وهذا من أجل المحافظة على إستقرار النظام البنكي العالمي.

# خاتمـــــة

**خاتمـــــة:**

من خلال دراستنا تبين لنا أن مصطلح العولمة هي الخيار الآخر أمام الشعوب التي لا تريد الصدام الحضاري مع أمريكا. أي أن منشأه غربي وطبيعته غربية والقصد منه إعادة صياغة النظام العالمي طبقا لمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة فيها. حيث أنه ونتيجة للتغيرات الإقتصادية التي شهدها العالم أمام تصاعد سيادة العولمة وتعاظم تأثيرها على مختلف المجالات سواءا كانت سياسية أو إقتصادية أو ثقافية أو إجتماعية، حيث أن هذه الظاهرة ليست حديثة النشأة، بل تعود نشأتها إلى قرون مضت، إلا أنها عرفت إنتشارا واضحا في السنوات الأخيرة، فلقد إجتاحت العولمة الدول والحكومات وأصبحت ظاهرة قيمة من الواجب التعامل معها، كونها أصبحت ظاهرة عالمية وتتحرك بإستمرار، وبإعتبار القطاع البنكي من أهم القطاعات في أي بلد والذي يتجسد دوره في مساهمته الفعالة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي من خلال الوظائف المختلفة التي يقوم بها والتي تتنوع بتنوع البنوك، وأن تنامى وتوسع أنشطة البنوك العائد إلى تأثرها بمختلف التحولات الاقتصادية العالمية سواء من حيث أدائها وسياساتها وعملياتها، وفي ظل هذه التغيرات الشاملة الحاصلة نتيجة للعولمة أدى هذا إلى ظهور تحولات كبيرة في البنوك من خلال إكتسابها لوظائف مختلفة وتباين أدوارها، حيث لم تعد تتقيد بالتخصص المحدود الذي قيد العمل البنكي في كثير من الدول، وإنما أصبحت تمتد نشاطاتها إلى كل المجالات والأقاليم والمناطق سواء بطرق تقليدية أو حديثة، وتحصل على الأموال من مصادر متعددة، وأصبحت تقوم بمختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن البنوك تعمل على وضع خطط وسياسات تمكنها من الصمود ومواجهة التحديات التي تحدثها العولمة مثل: التحول نحو البنوك الشاملة، الإندماج، الخوصصة والعمل بالتكنولوجيا الحديثة.

**اختيار الفرضيات.**

- إن العولمة هي تبادل شامل بين مختلف أطراف الكون، تحول العالم على أساسه إلى نموذج القرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس والأماكن ملغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيد، وقد قللت العولمة **من** مفهوم السيادة، وزادت في تأثيرها على مختلف المجالات خصوصا القطاع البنكي، و هذا ما تؤكده صحة الفرضية 02
- تعتبر البنوك بمختلف أنواعها أهم الأجهزة التمويلية في الاقتصاد، وهي تقوم بتقديم عدة وظائف تختلف من بنك لآخر، وكل بنك يتميز بعدة خصائص تميزه عن البنوك الأخرى

مثل البنك المركزي يتلف عن البنوك التجارية المتخصصة والإسلامية بعدة خصائص فهو يعد من أهم البنوك في القطاع البنكي، و هذا ما تؤكده صحة الفرضية 01 .

- إن التوجهات الحديثة للبنوك جاءت إستجابة للتباين في الظروف والتحولات الاقتصادية التي تمر بها الدول، وهذا الأمر يتطلب مجموعة من الإستراتيجيات للتكيف مع الأوضاع والتغيرات التي أنتجتها العولمة، وهو ما فرض على البنوك الزيادة من قدراتها وجهودها لتقديم أفضل الخدمات البنكية في ظل المنافسة الشديدة التي تولدت عن العولمة، و هذا ما تؤكده صحة الفرضية 03.

**نتائج البحث:**

من خلال ما سبق توصلنا إلى مجموعة من النتائج و التي يمكن أبرازها في النقاط التالية :

- ان العولمة فرضت نفسها بشدة على الجميع ، حيث أدت إلى علاقات جديدة بين الإفراد ، اذا لم يعد الفرد ملزما بحصر معاريفه في من يعشون معهم جغرافيا او مكانيا بيما انها ألغت كافة الحدود و القيود حتى أصبح العالم قرية صغيرة كما و قد قللت العولمة من مقهوم السيادة و زادت من تاثير الخارج على الداخل و العام على الخاص .
- تعتبر البنوك بمختلف أنواعها اهم الأجهزة التمويلة في الاقتصاد ، و ان التطور ادائها و نشاطها يعكس بصورة مباشرة و واضحة حالة الاقتصاد الوطني .
- ان العولمة الاقتصادية تتطلب من البنوك التهيؤ بمواجهة اثارها من خلال :
  - ❖ تحقيق عملية الاندماج بين البنوك لخلق مؤسسات بنكية مؤثر في الساحة الدولية
  - ❖ استخدام تقنيات الحديثة في اعملها
  - ❖ تقديم خدمات بنكية وفقا لنظام الصيرفة الشاملة
  - ❖ القيام بخوصصة البنوك و تطبيق السياسات اللازمة لهذه العملية

**لتوصيات:**

إنطلاقا من النتائج السابقة يمكن تقديم بعض الإقتراحات والتوصيات:

- ضرورة إنشاء إدارات مستقلة للبحث والتطوير في المصارف.
- إفساح المجال أمام القيادات البنكية الشابة المحترفة لقيادة التغيير الإستراتيجي المرغوب فيه، وإحتضان هذه القيادات الواعدة من قبل الإدارة الحالية.

- دعوة البنوك للتطبيق الفعال والملموس للأساليب والأدوات المستخدمة في إدارة البنوك وإدارة المخاطر.
- أن يتم تحول البنوك نحو التوجهات الجديدة على أسس علمية مدروسة وتدريجيا، وعلى أن تعكس خصوصية الظروف التنموية التي يمر بها الإقتصاد من ناحية، وخبرة وتجارب الدول التي سبقت في هذا المجال من ناحية أخرى.
- إنتهاج سياسة دمج البنوك الصغيرة وذلك لمواجهة المنافسة الشرسة التي تشهدها العولمة.
- تبني سياسة البنوك الشاملة وما تحققه من نتائج للاقتصاد الوطني.
- إنتهاج سياسة الخوصصة البنكية وتطبيق الإستراتيجية المناسبة للعملية مع تحديد الأسس والأهداف على المديين المتوسط والقصير.
- ضرورة إستعداد الدول لمواجهة آثار تحرير التجارة عموما والقطاعات البنكية خصوصا.
- العمل على تطوير الموارد البشرية للتأهيل والتدريب وذلك بما يتناسب مع عملية التحديث والتطوير، ومع متطلبات التقنيات البنكية الحديثة.
- وفي النهاية فإن المستقبل واعد أمام الجهاز البنكي لمواجهة تحديات العولمة إذ تتوفر الإرادة الصادقة، العمل المخلص المبني على الأسس السليمة.

**آفاق البحث:**

بعد إتمام موضوعنا هذا والذي يتمثل في: عمل البنوك وأداء الخدمات المصرفية في ظل العولمة الاقتصادية، وبإعتباره موضوع واسع لا يمكن الإحاطة بكل جوانبه فإن هذا البحث لا يخلو من بعض النقائص، ونرى أن هذا الموضوع يمكن أن يشمل بحوثا أخرى تكون نقطة إنطلاق لعناوين مذكرات يتم دراستها مستقبلا:

- النظام البنكي الجزائري وتحديات العولمة.
- العولمة وآثارها على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وأخيرا نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في إختيار الموضوع ومنهج معالجة عسانا نفوز بأجر الإصابة والإجتهاد، فإن فاتتنا الأولى فعزاؤنا أجر الإجتهاد.

# قائمة المراجع

**قائمة المراجع.**

**أولا: الكتب:**

**باللغة العربية.**


1- أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

2- أحمد سفر، الدمج والتملك المصرفي في البلدان العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008.

3- أحمد سليمان حضاونة، المصارف الإسلامية، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2008.

4- أسامة كامل، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية، البحرين، 2006.

5- إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005.

6- أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، ط1، الأردن.

7- أنطوان الناشف وخليل الهندي، العمليات المصرفية وأسواق المال، ج3، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000.

8- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2004.

9- إيهاب الدسوقي، النقود والبنوك والبورصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.

10- خبابة عبد الله، الإقتصاد المصرفي، مؤسسة الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.

11- خبابة عبد الله، الوقائع الإقتصادية: العولمة الإقتصادية، التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

12- رحيم حسين، الإقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين، ط1، قسنطينة، الجزائر، 2008.

13- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة، ط1، عمان، الأردن، 2008.

14- زياد رمضان محفوظ، الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط3، عمان، الأردن، 2006.

15- سامر جلدة بطرس، النقود والبنوك، دار البداية، الأردن، 2008.

16- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة، ط1، الأردن، 2009.

17- سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الإقتصاد النقدي المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2005.

18- شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجدلاوي، ط1، عمان، الأردن، 2009.

19- ضياء مجيد، إقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.

20- صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، لبنان 1984.

21- عبد المطلب عبد المجيد، العولمة وإقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

22- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الإقتصادية، الدار الجامعية، 2008.

23- عبد الله الطاهر وموفق علي خليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، ط2، 2000.

24- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي، ط1، عمان، 1999.

25- علاء زهير الرواشدة، العولمة والمجتمع، دار الحامد، عمان، 2007.

26- فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004.

27- فلاح حسن الحسيني، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2008.

28- فلاح حسن خلف، البنوك الإسلامية، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان.

29- محسن أحمد الخضيري، الإندماج المصرفي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007.

30- محسن الخضيري، العولمة، مجموعة النيل العربية، الإسكندرية، مصر 2000.

31- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا، الإسكندرية، مصر، 2007.

32- محمد العربي ساكر،محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر، القاهرة، 2006.

33- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.

34- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، ط1، عمان، الأردن، 2006.

35- محمود حسين الوادي، المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

36- محمود سحنون، الاقتصاد النقدي المصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة، الجزائر.

37- مصطفى رجب، العولمة ذلك الخطر القادم، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008.

38- ناظم محمد نوري الشمري وعبد الفتاح عبد اللات، الصيرفة الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

39- هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.

**ثانيا: المذكرات.**

01- بناي عبد المجيد، شداني عبد الرحمان، مساهمة البنوك التجارية في تمويل الإستثمار في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، البويرة 2010-2011.

02- سلمان محمد، منيري إبراهيم، مداني محمد، آلية منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البويرة، 2010- 2011.

03- هلال كهينة، يحياوي حياة، إجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البويرة، 2008- 2009.

04- فارو نورة، خوميجة فتيحة، العولمة وتأثيرها على البنوك، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البويرة، 2010- 2011.

05- عجال الويزة، سيدي ويس تسعديت، البنوك الشاملة ودورها في تقديم الخدمات الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البويرة، 2009-2010.

**باللغة الفرنسية:**

- Latifé Ghalayini, Monnaies et Banques, Dar AL MANHAL el lubnanie, 2006.

# الفهرس

**فهرس المحتويات.**
**فهرس الجداول**

**مقدمة**.....أ-ث
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول البنوك
تمهيد.....2
المبحث الأول: ماهية البنوك.....3
المطلب الأول: نشأة البنوك..... 3
المطلب الثاني: مفهوم البنوك.....4
المطلب الثالث: أهمية البنوك.....5
المبحث الثاني: أنواع البنوك ووظائفها.....7
المطلب الأول: البنك المركزي ووظائفه.....7
المطلب الثاني: البنوك التجارية ووظائفها.....12
المطلب الثالث: البنوك المتخصصة والإلكترونية.....18
المطلب الرابع: البنوك الإسلامية.....25
خـــــلاصـــــة.....29
الفصل الثاني: عموميات حول العولمة.
تمهيد.....31
المبحث الأول: ماهية العولمة.....32
المطلب الأول: نشأة العولمة.....32
المطلب الثاني: تعريف العولمة.....37
المطلب الثالث: خصائص العولمة وأسباب ظهورها.....38
المطلب الرابع: قنوات تبليغ العولمة.....42
المبحث الثاني: أهداف وأبعاد و آثار العولمة.....48
المطلب الأول: أهداف العولمة.....48
المطلب الثاني: أبعاد العولمة.....49
المطلب الثالث: آثار العولمة.....55

خلاصة.....57
الفصل الثالث: تطور الأداء البنكي في ظل العولمة
تمهيد.....59
المبحث الأول: الإتجاهات الحديثة في المجال البنكي.....60
المطلب الأول: الإتجاهات الحديثة في مجال الخدمات البنكية.....60
المطلب الثاني: السياسات البنكية المعاصرة.....64
المطلب الثالث: البنوك وتحرير تجارة الخدمات البنكية.....68
المبحث الثاني: تأثير العولمة على البنوك.....71
المطلب الأول: التحول نحو البنوك الشاملة.....71
المطلب الثاني: مقررات لجنة بازل.....78
المطلب الثالث: الإندماج البنكي.....83
المطلب الرابع: خوصصة البنوك.....89
خلاصة:.....92
الخاتمة.
قائمة المراجع.

**فهرس الأشكال:**



| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | وظائف البنك الحديث الشامل | 62 |
| 02 | مثلث المخاطر | 67 |